المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: رقمنة الانتخابات السياسية في العراق
اسم الكاتب: أ.د. رشيد عمارة الزيدي، م.م. جنار عمر عبدالكريم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9910
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 10:01 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

رقمنة الانتخابات السياسية في العراق

ا.د رشيد عمارة الزيدي
جامعة السليمانية
Rashid.gaffurry@univsul.edu.iq

م.م چنار عمر عبدالكريم
جامعة بوليتكنيك السليمانية
chnar.omer@spu.edu.iq

الملخص :

تشكل تقنية المعلومات والاتصالات القوة الدافعة الرئيسية لرسم ملامح القرن الحادي والعشرين، وإن دخولها في المجال السياسي يعد الأكثر تأثيرًا على حياة المجتمع، إذ تغلغلت في كافة مراحل العملية الانتخابية لضمان الكفاءة والدقة والسرعة في إنجازها. لقد كانت الانتخابات في السنوات الأخيرة أرضًا خصبة لإدخال تقنيات جديدة، وتمكنت الدول من اختبار وتنفيذ أساليب أو أنظمة تصويت جديدة لإدارة عملياتها الانتخابية بنجاح .ويعد العراق من الدول التي بدأت مؤخرا باستخدام هذه التقنيات في الانتخابات النيابية .فعلى الصعيد الفني، شهدت انتخابات مجلس النواب العراقي في السنوات ٢٠١٤، ٢٠١٨، و٢٠٢١ واخيرا في الانتخابات المجلس المحافظات في كانون الاول ٢٠٢٣.استخدام الوسائل التقنية المتمثلة بتطبيقات التكنولوجيا البيومترية لتسجيل الناخبين ، والاجهزة البيومترية للتحقق من هوية الناخبين في يوم الانتخابات، وجهاز العد والفرز الإلكتروني لتسريع النتائج، والأجهزة الخاصة بإرسال النتائج الإلكترونية للانتخابات، والمراقبة الإلكترونية عن طريق كاميرات المراقبة في مراكز ومحطات الاقتراع. وعلى الرغم من استخدام الأجهزة الإلكترونية في مراحل الانتخابات العراقية، والذي يمثل تطورًا مهمًا نحو تحسين كفاءة وشفافية العملية الانتخابية؛ بيد انها تواجه عدد من المعوقات تشكل تحدياً امام تطبيق هذه التقنية وضمان شروط نجاحها، هذه المشاكل ادت الى خلق مشاكل كبيرة من بداية العملية حتى إعلان النتائج، مثل: تعطل اجهزة تحقق الناخبين والتصويت وعدم افتتاح بعض المحطات الاقتراع في موعد المحدد بسبب الاعطال التقنية وشكوك بعض الأحزاب والكيانات السياسية بالتلاعب في نتائج الانتخابات من المشرفين التقنيين في داخل او خارج العراق.

الكلمات المفتاحية: الانتخابات، الوسائل التقنية، البطاقة البيومترية، انتخابات مجلس النواب العراقي.

تاريخ الاستلام : ٩/٨/ ٢٠٢٤	تاريخ القبول: ٧/2/ ٢٠٢٥	تاريخ النشر: ١/٦/ ٢٠٢٥

Digitizing the presidential elections in Iraq

Prof.Dr Rashid Amara Al-Zaidi
Sulaymaniyah University
Rashid.gaffurry@univsul.edu.iq

Assist lecturer Chanar Omar
Sulaymaniyah Polytechnic University
chnar.omer@spu.edu.iq

Abstract:

Information and communication technology (ICT) is the main driving force shaping the 21st century. Its integration into the political realm has had the most significant impact on society, as it has permeated every stage of the electoral process to ensure efficiency, accuracy, and speed. In recent years, elections have been a fertile ground for introducing new technologies, and countries have successfully tested and implemented new voting methods and systems to manage their electoral processes. Iraq is among the countries that have recently started using these technologies in parliamentary elections. Technically, the Iraqi parliamentary elections in 2014, 2018, 2021, and most recently in the provincial council elections in December 2023 have seen the use of technological tools, including biometric applications for voter registration, biometric devices for verifying voter identity on election day, electronic counting machines to expedite results, devices for electronically transmitting election results, and electronic monitoring through surveillance cameras at polling centres and stations. The study results show that the introduction of technology—despite the use of electronic devices in various stages of the Iraqi elections—represents a significant development towards improving the efficiency and transparency of the electoral process. However, several challenges have arisen that have impeded the application of these technologies and ensured electoral conditions, which have led to significant problems from the start of the process to the announcement of results. Examples include malfunctions of voter verification and voting devices, delays in opening some polling stations due to technical issues, and suspicions from political parties and entities regarding election result manipulation both inside and outside Iraq.

Keywords: elections, technical mean, biometric card, elections for the Iraqi Council of Representatives.

Receipt: 9/8/2024	Acceptance: 7/2/2025	Publication: 1/6/2025

المقدمة:

لقد أصبحت التكنولوجيا الرقمية ضرورة من ضرورات العصر، ودخلت في تنظيم مجالات الحياة كافة ، بما في ذلك الجانب السياسي، من خلال تنظيم وإجراء الانتخابات الحديثة. وظهر مصطلح "رقمنة الانتخابات" نتيجةً للأخذ بالديمقراطية الرقمية والاعتماد على الآليات والأجهزة الإلكترونية في تسيير مختلف مرافق الدولة. وكان للعملية الانتخابية وإطارها التنظيمي نصيب كبير من هذا الاعتماد؛ فلم تعد

الانتخابات تُجرى بالطرق التقليدية السابقة؛ بل أصبحت أسرع وأكثر دقة ومصداقية من خلال توظيف التكنولوجيا والوسائل الإلكترونية في العملية الانتخابية، لتشمل جميع مراحل هذه العملية بدءًا بتنظيم السجل الانتخابي للناخبين باستخدام هذه الوسائل، وانتهاءً بالإعلان الإلكتروني عن نتائج الانتخابات.

لقد تبنى العراق هذه العملية الانتخابية بجميع مراحلها لضمان الكفاءة والدقة والسرعة في إنجازها.واتخذت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق خطوات نحو اعتماد التكنولوجيا الرقمية ونظم المعلومات في مختلف مراحل العملية الانتخابية لتحقيق انتخابات حرة ونزيهة، كونها تمثل الركيزة الأساسية لبناء النظام الديمقراطي وشرعية السلطة، والقضاء على أصوات التشكيك في العملية الانتخابية ونتائجها، وذلك من خلال معالجة الهفوات والأخطاء التي ترافق اعتماد الطرق التقليدية في تنفيذ مراحل العمليات الانتخابية، ابتداءً من إعداد سجلات الناخبين مرورًا بتفاصيل يوم الاقتراع وانتهاءً بعمليات العد والفرز وإعلان النتائج. وعلى الرغم من أن إدخال التكنولوجيا في الانتخابات يحظى بالتقدير لآثاره الإيجابية، بما في ذلك تعزيز الشفافية وتحسين كفاءة العمليات وتسهيل المشاركة العامة، إلا أنه يثير أيضًا مخاوف بسبب المخاطر الكامنة المتعلقة بالأمن أو انخفاض مستوى فهم العملية الفنية، مما يمكن أن يوفر مساحة مفتوحة للتضليل.

اهمية البحث:

جاءت هذه الدراسة في مسعى للتعرف على رقمنة الانتخابات، ومميزات هذه التقنيات التي تتمتع به العمليات الانتخابية بدلا من الطرق التقليدية، ومدى تأثير هذه التقنيات للانجاز مهام الانتخابات الديمقراطية في العراق.

اشكالية البحث:

تبرز الاشكالية الرئيسية في هذا البحث من خلال التساؤل الرئيس:

ماهو الدور الذي تمارسه التقنيات الرقمية في نزاهة العملية الانتخابية في العراق، فعلى الرغم من اثرها الايجابية على سير العمليات و لكن تواجهه مشكلات كبيرة من نواحي الفنية و قرصنة الانتخابات، مما يؤدي الى عدم الثقة بالنتائج الانتخابات ، و عزوف الناخبين عنها من ناحية الاخرى.

فرضية البحث:

وتكمن فرضية البحث في ان الانتخابات من المرتكزات الاساسية التي تجري ممارستها في الانظمة الديمقراطية، وان ادخال التقنية الرقمية فيها يعد من عوامل نزاهتها بيد ان ادخال هذه التقنية في العملية الانتخابية العراقية انعكس سلبا على تحقيق متطلبات الانتخابات الديمقراطية الحرة والنزيه فيه ؟

منهجية البحث:

سيعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي للمفهوم الرقمنة والانتخابات والمنهج التاريخي للخلفية التاريخي للادخال التقنيات الرقمية في العمليات الانتخابية في العراق، والمنهج التحليل (الوظيفي) في دراسة المعطيات التقنية في الانتخابات العراقية.

المبحث الاول : الرقمنة قبل عملية الانتخابات

تمثل الرقمنة قبل العملية الانتخابية لتسجيل الناخبين من احدث قاعدة البينات الالكترونية، وقد تزايد استخدام التكنولوجيا والوسائل الالكترونية في عملية تسجيل وتحديث سجل الناخبين في الآونة الأخيرة؛ اذ لم تكن هذه العملية بمنأى عن التغيير الذي حدث في آليات وطرق إجراء العملية الانتخابية، ويمثل هذا التطور في استخدام الأنظمة التقنية في عملية قيد أسماء الناخبين وأدراج المعلومات المتعلقة بهم في سجل الناخبين وفي الإعلان عنها؛ فضلا عن تحديث بيانات الناخبين من خلال إضافة التغييرات بإجراءات غلب عليها الطابع الالكتروني، وإلى جانب التسجيل والتحديث تبرز عملية إصدار البطاقة الالكترونية للناخب، التي تعد ضرورية للمشاركة في عملية التصويت وتعد بدورها مكملة لكلا العمليتين السابقتين (شويل ٢٠٢٣).

وتقوم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات قبل مرحلة عملية التصويت بإعداد سجل الناخبين في كل الدوائر الانتخابية (قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات المعدل رقم ١١ ٢٠٠٧، المادة ٢) .اذ نص قانون الانتخابات مجلس النواب العراقي رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٣فالانتخاب حق لكل عراقي وعراقية ممن توافرت فيه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون لممارسة هذا الحق دون تمييز بسبب الجنس أو العرق آو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي(قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم ٤٥ ٢٠١٣). الذي كان منظما أكثر من القوانين السابقة لقواعد الانتخابات ومن ضمنها قواعد تسجيل بيانات الناخبين، إذ نص هذا القانون على مجموعة أهداف كان من ضمنها "المساواة في المشاركة الانتخابية " (قانون الانتخابات مجلس النواب العراقي رقم٤٥ ٢٠١٣، مادة٢ –فقرة ثانية)،وتتجسد هذا المساواة في ضمان تسجيل كل ناخب مؤهل للمشاركة في الانتخابات، الفصل الخامس من هذا القانون قد خصص منه لبيان آلية تسجيل الناخبين إذ جاء فيه " أولًا _ على المفوضية تسجيل الناخبين لمن تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في هذا القانون.

ثانيا _ تتولى المفوضية إعداد وتحديث سجل الناخبين الابتدائي بالتعاون والتنسيق مع مكاتب المفوضية في الإقليم والمحافظات" (قانون الانتخابات مجلس النواب العراقي رقم٤٥ ٢٠١٣، مادة١٦ –فقرة

ثانية)، وأعطى القانون الحق لكل شخص التي توفرت فيه شروط الانتخاب الحق في أن يطلب قيد اسمه في سجل الناخبين، ونص أيضا في المادة (١٧) على" تعتمد المفوضية في إعداد سجل الناخبين على أحدث قاعدة بيانات لتسجيل الناخبين المعدة وفقا لقاعدة بيانات البطاقة التموينية مع تحديثها في مراكز تسجيل الناخبين لحين أجراء التعداد العام للسكان"

بموجب الأنظمة الصادرة من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق بأنه " قائمة تحتوي على أسماء الناخبين المؤهلين للتصويت بعد إجراء عمليات الإضافة والحذف والتصحيح والتغيير، والتهجير"(الزيادي ٢٠١٢، ٢٤) ، ويشير الدستور العراقي الى المعايير الدولية في الانتخابات، كما ورد في المادة (٢٠) حق لجميع العراقيين في الانتخاب والترشح. ورد في المادة (٤٧)كما استلزم تمثيل جميع الفئات الاجتماعية في العراق ، علاوة على ذلك ، حدد الدستور في المادة (٤٧) ، حصة (٢٥٪) لتمثيل المرأة في مجلس النواب. من ناحية أخرى ورد في المادة (٤٧) ، وفرت المرونة اللازمة من خلال تفويض مسؤولية إصدار "قانون ينظم شروط المرشح والناخب وكل ما يتعلق بالانتخاب" لمجلس النواب ، كما. تسمح هذه المرونة للمشرعين بإجراء العديد من التغييرات على النظام الانتخابي قبل كل انتخابات.

ويعتمد العراق نظام تسجيل تلقائي للناخبين حيث لا يُطلب من الناخبين التسجيل في كل حدث انتخابي . يستند سجل الناخبين وتحديد رقعتهم الجغرافية إلى سجل نظام التوزيع العام من برنامج النفط مقابل الغذاء الذي تحتفظ به وزارة التجارة .في هذا النظام، يتم تعيين الناخبين في مراكز الاقتراع بناءً على موقع مركز توزيع المواد الغذائية بدلاً من عناوين منازلهم .لم يتم تصميم هذا النظام ليكون بمثابة سجل للناخبين .ومع ذلك، في ظل عدم وجود تعداد سكاني محدث، تظل قاعدة البيانات السكانية المستخدمة من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على حالها .تم إجراء آخر تعداد سكاني في عام 1997 ولم يشمل إقليم كردستان العراق .غياب بيانات سكانية حديثة موثوقة يجعل من الصعب تقييم دقة سجل الناخبين (بعثة الاتحاد الأوربي لمراقبة الانتخابات البرلمانية في العراق ٢٠٢١، ١٥).

قبل الانتخابات المجلس النواب العراقي لسنة ٢٠١٤ و ٢٠١٨ طبعت المفوضية بطاقات الناخب الإلكترونية بوصفه دلالة للتصويت في يوم الاقتراع، وهي أقدم البطاقات الصادرة عن المفوضية والتي تتضمن بيانات الناخب (الاسم الكامل ، رقم الناخب ، سنة الميلاد ، رقم العائلة ، رقم مركز التسجيل ، الاسم ورقم مركز الاقتراع). كل منهم لديه شريحة مدمجة ، والتي تحتوي على بيانات السيرة الذاتية فقط .(UNAMI n.d)

أما التسجيل الالكتروني فقد ادخل في الانتخابات العراقية في نظام التسجيل الالكتروني البايومتري رقم (١٢) لسنة ٢٠١٣ ،وعرفه القانون بانه" قاعدة بيانات الاكترونية تنظم بيانات الناخبين المؤهلين للتصويت وبياناتهم البايومترية الحيوية " (العبدلي ٢٠١٦ ،٤٤٤). وقد شهدت انتخابات مجلس النواب العراقي لعام

٢٠١٤ أول خطوة لعملية التحول، حيث ظهرت فيها بوادر التنظيم الالكتروني للانتخابات من خلال استحداث بطاقه الناخب الالكترونية التي عدت نقلة نوعية في إجراءات التسجيل والاقتراع، يُذكر أن المفوضية بدأت باستبدال البطاقات الورقية للناخبين ببطاقات بيومترية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وقد أصدرت نحو ٢١ مليون بطاقة ناخب الكترونية.

أما التسجيل الالكتروني فقد عرفه نظام التسجيل الالكتروني البايومتري رقم (١٢) لعام ٢٠١٣ بأنه " قاعدة بيانات الكترونية تنظم بيانات الناخبين المؤهلين للتصويت وبياناتهم البايومترية الحيوية "(العبدلي ٢٠١٦ ،٤٤٤)، وعرفه قانون انتخابات مجلس النواب العراقي النافذ رقم (٩) لعام ٢٠٢٠ بأنه " تسجيل بيانات الناخبين وجمعها الكترونيا من خلال استخدام استمارة التسجيل البايومتري وإضافة البيانات الحيوية لغرض تكوين قاعدة بيانات دقيقة ومحدثة لسجل الناخبين" (قانون انتخابات مجلس النواب العراقي النافذ رقم 9 2020 ، مادة١).

تم ابرم عقد المفوضية العليا المستقلة للانتخابات مع (شركة كائنة اندرا التقنية الاسبانية) لعملية تسجيل البايومترية ولطباعة البطاقة الذكية البايومترية (وانغ ٢٠١٥، ٢٤). وفي بطاقات الناخبين البايومترية تشمل بيانات الناخب (الاسم الكامل ، رقم الناخب ، سنة الميلاد ، رقم العائلة ، رقم مركز التسجيل ، الاسم ورقم مركز الاقتراع) بالإضافة إلى ١٠ بصمات أصابع وصورة. تحتوي بطاقات الناخبين البيومترية على شريحة مدمجة تحتوي على بيانات القياسات الحيوية للناخب ، بالإضافة إلى بيانات السيرة الذاتية. سيتم استخدامها في يوم الانتخابات وستسمح للناخب بالتصويت بعد التعرف عليه بواسطة جهاز التحقق الإلكتروني (UNAMI n.d).

وأن اللجوء إلى استخدام البطاقة البايومترية للمميزات التي تتمتع بها كونها أمنة حيث تتكون من بصمة ثلاثية وهي البصمة الموجودة في البطاقة وبصمة جهاز التحقق يوم الانتخابات؛ فضلا عن بصمة الناخب الحية يوم الاقتراع عليه ستكون هناك مطابقة ثلاثية لهذه البصمات في يوم الانتخابات للتأكد الناخب قبل قيامه بعملية التصويت. ومن مميزات البطاقة البايومترية أيضا أنها تمكن صاحبها من التصويت في مكان أقامته، كما تحفظ بيانات الناخب بشكل ممغنط ويمكن ذلك من قراءة البيانات بشكل الكتروني عن طريق أجهزة متصلة ببيانات الناخبين كما تحفظ بصمة العين واليد ومن ثم يصعب تزويرها (العاني ٢٠٢٤).

ومن جانب اخر بطاقة الناخب البيومترية وسجل الناخبين هو الأساس لعملية انتخابية نزيهة وشفافة. تبدء المفوضية العليا للانتخابات العمل بالبطاقة البيومترية منذ ٢٠١٤ وهي العملية المستمرة حتى الان. وفي ٢٩ أبريل ٢٠١٨ ، أطلقت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات حملة بعنوان "بطاقتك اليوم صوتك غدًا" لدفع الاعتماد الكامل لتكنولوجيا البطاقة الحيوية في نظام التصويت الإلكتروني. دعمت الجامعات

المحلية الحملة لتشجيع جيل الشباب والطلاب على التسجيل في الانتخابات. كان الأساس المنطقي لاستخدام القياسات الحيوية هو منع الاحتيال وتحسين دقة قائمة الناخبين (FAQ 2018) . في الانتخابات ٢٠١٨ و ٢٠٢١ للمجلس نواب العراقي يستخدم جهاز التحقق الالكتروني التي يتضمن قاعدة سجل الناخبين الالكترونية على مستوى المحطة يستخدم في محطة الاقتراع في يوم الانتخاب، إذ سيكون في كل محطة جهاز تحقق الكتروني يحوي بيانات الناخبين التابعين للمحطة لغرض قراءة بياناتهم الواردة في بطاقة الناخب الالكترونية (الطويلة والقصيرة الأمد) ومطابقتها مع قاعدة البيانات الالكترونية المخزونة في الجهاز، وأيضاً أخذ بصمة الناخب وخزنها وقراءة الباركود الموجود في ورقة الاقتراع وخزنه داخل الجهاز (المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ٢٠٢١) .

والملاحظ ان القانون في الانتخابات ٢٠١٨ و ٢٠٢١ لا يُلزم باستخدام البطاقة البايومترية التي تحدّ من التزوير وتمنع التصويت بالإنابة. وهذا يعني أن هناك فئات واسعة من الناخبين صوتوا من خلال البطاقة الإلكترونيّة، والتي كانت سبباً رئيسياً في عمليّات التزوير خلال انتخابات عام٢٠١٨(Arab Reform Initiative 2024). وبحسب قانون الانتخابات رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠ فإنه يحق للناخبين التصويت بالبطاقة قصيرة الأمد، و"البطاقة البايومترية" الطويلة الأمد، أما التصويت الخاص كان في الثامن من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢١ المخصص للقوات المسلحة والأجهزة الأمنية والسجناء المحكومين دون (٥) سنوات وكذلك النازحين، يكون بالبطاقة البايومترية حصرا (قانون انتخابات مجلس النواب العراقي النافذ رقم 9 2020 ، مادة٣٩). وحسب قانون الانتخابات ٢٠٢١ قبول البطاقة الالكترونية قصير الامد في يوم الانتخابات لتحديد هوية الناخب ولكن يجب أن يقترنوا بوثيقتين لإثبات الهوية الشخصية وكذلك، بعد التصويت ، سيتم تعطيل بطاقات الناخبين الإلكترونية لمدة ٧٢ ساعة (United Nations Iraq ٢٠٢١) .ويُردّد نوّاب أن بعض القوى السياسية تمتلك بين 3 و 4 ملايين بطاقة إلكترونية لاستعمالها في يوم الاقتراع، ما يعني أن واحدة من أكبر عمليات التزوير قد تحصل في الانتخابات ٢٠٢١. كما يُعتبر استخدام المال السياسي واستغلال الموارد الرسميّة للدولة وتقديم الرشاوى للناخبين، من أكثر الطُرق الشائعة للتأثير على الناخبين طوال الأعوام الماضيّة في العراق (Arab Reform Initiative 2024). ولا يبدو أن هناك تغييراً سيحصل في الانتخابات المُقبلة على هذا الصعيد .

وتمارس المفوضية عملها في تسجيل وتحديث بيانات ناخبي الخارج الكترونيا بالاستناد إلى نص المادة (٣٩) من قانون الانتخابات العراقي رقم (٩) لعام ٢٠٢٠ التي جاء فيها "يصوت عراقيو الخارج لصالح دوائرهم الانتخابية باستخدام البطاقة البايومترية حصرا" (قانون انتخابات مجلس النواب العراقي النافذ رقم 9 2020 ، مادة ٣٩–فقرة ثالث) و في تعديل ثالث لقانون رقم (١٢) لسنة٢٠١٨ للانتخابات المجلس النواب و المجالس المحافظات و الاقضية الذي صوت مجلس النواب العراقي بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠٢٣

لالغاء قانون المجلس النواب النافذ رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠(الحامد ٢٠٢٤) . بموجب هذه التعديلات الاخيرة فان تسجيل البايومتري كما ذكرنا سابقا هو نفس بند للمادة ١ الواردة في قانون رقم ١٢ للعام ٢٠١٨ و القانون رقم (٩) لعام ٢٠٢٠.

يعد وجود سجل للناخبين يتسم بالدقة والشرعية عنصراً أساسياً لنجاح العملية الانتخابية. ويمكن وضع سجل كهذا وإدامته بنجاح عن طريق الاستعانة بالابتكارات التكنولوجية الحديثة التي تتيح إمكانية تحديد هويات الناخبين بدقة أكبر وتتيح إدارة قواعد البيانات الخاصة بالأفراد المؤهلين للتصويت. كما إن إشراك كافة أصحاب المصلحة في عملية ممتدة ومستمرة لوضع سجل للناخبين بحيث يعتبرها جميع الاطراف شرعية، يمثل عنصراً أساسياً في أي نهج (جيمس & نيك 2009). مازال هناك اعتراضات على سجل الناخبين في مناطق عدة و لا سيما في المناطق المتنازع عليها. محافظتي كركوك ونينوى ومن بين أولئك الذين يواجهون صعوبات في تحديث وثائقهم، الأكراد الذين نزحوا على مر السنين من المناطق المتنازع عليها بين الحكومة الفيدرالية العراقية وحكومة إقليم كردستان، خاصة بعد عام ٢٠١٧ (Shilani 2021). و حرم عدد كبير من النازحين داخل العراق بإدلاء اصواتهم في الانتخابات السابقة بسبب عدم عدم اسمائهم في سجل الناخبين رغم تحديث بياناتهم (كركوك ناو 2020) . على سبيل المثال، كان عدد من النازحين في أربيل، لا توجد أسمائهم في سجلات الناخبين بعدة مراكز اقتراع مما ادى الى عدم الإدلاء بأصواتهم في التصويت الخاص للانتخابات المبكرة، ليوم الجمعة (٨ تشرين الأول ٢٠٢١)، فيما أوضحت المفوضية السبب وتعهدت بمعالجة المشكلة (كوردستان تي في ٢٠٢١) .

وفي فترة سيطرة تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) فقد العديد من النازحين وثائقهم الرسمية ووفقا للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات كان عددهم أكثر من (١٢٠) ألف نازح مسجلة بياناتهم لدى المفوضية في عموم العراق، منهم ٣٧ ألف نازح في المخيمات، في حين يتوزع الباقون في محافظات عدة أخرى ولكن ليس في مخيمات والذين يتواجد اغلبهم في محافظات نينوى، كركوك، صلاح الدين، الأنبار وديالى، و لم تَسنح لهم الفرصة للاستفادة من أي من الخطط التي وضعتها المفوضية لضمان مشاركتهم في الانتخابات(كركوك ناو 2020) .

وفقًا للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، أكمل حوالي (١٦.٨) مليون ناخب، يمثلون (٦٦.٧٤٪) من إجمالي الناخبين المؤهلين، تسجيلهم البيومتري بحلول عام ٢٠٢١. ومع ذلك، وعلى الرغم من الجهود الجارية، لم يتلق العديد من الناخبين بطاقاتهم الانتخابية البيومترية. على سبيل المثال، أشار تقرير من أوائل عام ٢٠٢١ إلى أن حوالي (٦٢٪) فقط من الناخبين تم تسجيلهم بيومتريًا (United Nations 2021). ونحو ٥ ملايين ناخب يمكنهم التصويت، باستخدام بطاقات الناخب الإلكترونية القديمة غير

البيومترية التي تم الحصول عليها في انتخابات 2014 و2018 (المفوضية العليا المستقلة للانتخابات 2024).

اكدت المفوضية العليا للانتخابات في العراق أن ٣ ملايين ناخب في ١٥ محافظة يمتلكون بطاقات قصيرة الأمد، شاركوا بها في انتخابات عام ٢٠٢١، يحق لهم التصويت في الانتخابات المحلية، المقررة في شهر ديسمبر/كانون الثاني ٢٠٢٣، لم يحدّثوا بطاقاتهم الانتخابية، وتحتم عليهم مراجعة مراكز التسجيل خلال مرحلة التحديث لغرض أخذ بصمات الأصابع وصورة الوجه وإصدار البطاقات طويلة الأمد، التي هي أحد شروط المشاركة في الانتخابات المقبلة بحسب قانون الانتخابات المعدل لعام ٢٠٢٣ (المفوضية العليا المستقلة للانتخابات 2024).

، ولكن بعض تصريحات تؤكد على ان عمليات تحديث السجلات ضعيفة جداً حتى الآن، أن ملايين العراقيين ممن تحتاج سجلاتهم إلى تحديث، كالحذف والنقل والتصحيح، فضلاً عن إضافة مواليد ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥ ممن بلغوا (١٨)عاما وتحق لهم المشاركة، لم يحدّثوا سجلاتهم بعد"، موضحاً أن "تلك الأعداد يضاف لها ٣ ملايين" من أصحاب البطاقات قصيرة الأمد (موقع العربي جديد ٢٠٢٤).

وأصدرت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تصريحًا يفيد بأنهم بدأوا عمليًا في الاستعداد لإجراء انتخابات مجالس المحافظات لعام ٢٠٢٣. وقد ذكر التصريح أن العدد الكلي للناخبين الحاليين يتجاوز (٢٧)مليونًا، فيما بلغ عدد المسجلين بايومتريًا أكثر من (١٧) مليونًا، وعدد غير المسجلين يتجاوز (٩) ملايين، في حين أن عدد البطاقات الموزعة بلغ ١٥ مليونًا، وما يزيد عن مليوني بطاقة لم يتم توزيعها بعد" (الراوي ٢٠٢٤).

هذه الأرقام تشير إلى أن نحو(٤٤.٤٥٪)من الناخبين كانوا محرومين من التصويت نظرًا لعدم تسجيلهم بايومتريًا أو لعدم حصولهم على بطاقاتهم الانتخابية، في حين أن(٤٤.٤٥%)يُحرمون من الحق في مشاركة في الانتخابات لا تتوافق مع المعايير الدولية لنزاهة الانتخابات هذا يعتبر إشكالًا كبيرًا يستوجب معالجته، رغم وجود مبررات من بعض شركاء العملية السياسية. كما يثير استغرابي صمت الأحزاب، خاصةً الناشئة منها، وصمت المنظمات الدولية بشكل أكبر، كذلك تم إصدار البطاقات لحوالي ٣.٥ مليون مواطن لم يشاركوا في الانتخابات الماضية في نيسان/أبريل ٢٠١٤ لعدم بلوغهم السن القانونية للانتخاب (١٨) سنة (Al-Taie 2018).

بناءا ما نتقدم ان مرحلة التسجيل من أهم المراحل في النظام الانتخابي المقترح لأن تعتمد مرحلة التصويت عليها بشكل أساسي، وان الإقبال على التسجيل يترجم حجم المشاركة السياسية في الانتخابات مثلما يخول للمواطن الحق في الانتخاب؛ لأنه دون هذه العملية لا يحق للمواطن المشاركة في جميع الاستحقاقات، وان استخدام التقنيات الحديثة في تسجيل الناخبين في العراق و قراءة البيانات الناخبين عن

طريق الاجهزة القارءة في يوم الاقتراع ويمكن يقلل من إمكانية قيام شخص بالتصويت نيابة عن آخر أو انتحال هوية ناخب آخر، حيث يمكن التحقق من هويتهم بسرعة في مراكز الاقتراع، ولكن حتى الان هناك النواقص و الصعوبات للتسجيل الناخبين في العراق من بينها النازحين و التهجير الخارجي، وعدم الثقة في العملية الانتخابية.

المبحث الثاني : الرقمنة في العملية الانتخابية

ان تجارب العديد من الدول اثبتت ان المواطن يباشر حقه في التصويت الكترونيا بكيفيات متعددة سهلة مبسطة ، تعكس تطور عالمنا المعاصر و دخول التقنيات الالكترونية في كل مفاصله ، وسهلت التقنيات المستحدثة و المستخدمة في هذا المجال عملية التصويت الى ابسط حد ، ووضعت أمام الإدارات الانتخابية نظم متعددة تستطيع ان تختار منها ما هو متلائم مع حاجتها ما تريده و ترغب بتطبيقه من نظم حسب نوع الانتخابات المقصود انجازها والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية الموجودة لهذا البلد (المحمدي ٢٠١٢، ٢).

يعد التصويت من أبرز معالم العملية الانتخابية، إذ تبرز فيه الديمقراطية بشكل جلي من خلال إتاحة الفرصة للشعب لاختيار من يمثله في صنع القرار السياسي، وتعد الدولة ديمقراطية متى ما تم فيها اختيار الحكام عن طريق الانتخابات الحرة والنزيهة ، وهناك العلاقة القوية بين الشرعية الديموقراطية و الانتخابات (الشاوي ٢٠٠١، ١٤)، وتتجلى نزاهة الانتخابات في تطويع التطور الحاصل في الحاسبات وأنظمة البرمجيات والاتصالات لاستخدامها في عملية التصويت، حيث تحولت هذه العملية في السنوات الأخيرة وفي عدد غير قليل من الدول من الطرق التقليدية التي ألفتها الشعوب لعقود من الزمن إلى الطرق الالكترونية التي أحدثت فيها الوسائل الالكترونية دورا في إنجاز هذا التحول، من أجل تمكين الناخبين من الإدلاء بأصواتهم باستخدام أنظمة وآليات متطورة تسهل عملية الاقتراع وتتيح المجال للناخبين المقيمين في الخارج بالتصويت من أي مكان يتواجدون فيه، ولتسهيل عملية الاقتراع لغير القادرين على الانتقال إلى مراكز الاقتراع(رمضان ٢٠١٩، ٨) .

المطلب الاول: التصويت الالكتروني في العراق

شهدت المفوضية تطورًا كبيرًا في مجال إدخال التكنولوجيا في الانتخابات وبناء طاقة بشرية في نفس الوقت. وقد دعمتها منظمة الأمم المتحدة في هذا الصدد. سعت المفوضية إلى وضع جدول زمني للتحول إلى التصويت الإلكتروني تدريجيًا. تقدمت المفوضية بخطوة هامة نحو إدخال الختم الإلكتروني لورقة الاقتراع في انتخابات برلمان إقليم كردستان في عام٢٠١٣. يتم بعد عملية التصويت طبع استمارة تحمل معلومات عن رقم مركز الاقتراع والتاريخ والوقت الذي تم فيه التصويت. كانت هذه الخطوة مهمة في الاتجاه نحو التصويت الإلكتروني(رمضان ٢٠١٩، ٣٥) .

يتم قراءة هذه البطاقة الناخب من خلال جهاز يعرف بجهاز التحقق، وهو مزود بماسح ضوئي يستخدم لأخذ بصمة الإبهام الأيسر للناخب. يتم استخدام هذه البطاقة في انتخابات٢٠١٤. لكنها لا تغني عن استخدام سجل الناخبين الورقي داخل المحطة وورقة الاقتراع. ومع ذلك، فإنها تشكل خطوة كبيرة نحو التصويت الإلكتروني(الموسوي ٢٠١٤). والملاحظ حيث الجانب القانوني كان قانون الانتخابات مجلس نواب العراقي رقم (٤٥) لعام ٢٠١٣ اول قانون انتخابي عراقي يتم فية اشارة الى التصويت الالكتروني(قانون انتخابات مجلس النواب العراقي السابق رقم 45 ٢٠١٣ ، المادة43) ، اما في الجانب العملي، فقد شهدت انتخابات مجلس النواب العراقي لعام٢٠١٨ الاستخدام الاول لوسائل الالكترونية متمثلة باجهزة التحقق و الفرز و العد الالكتروني و ارسال النتائج باجهزة التقنية(المفوضية العليا المستقلة للانتخابات 2021).

جرى العراق انتخاباته النيابية في ١٢ أيار ٢٠١٨ لانتخاب ٣٢٩ عضوا في مجلس النواب. قررت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق (IHEC) استخدام نظام التصويت الإلكتروني الذي يدمج جمع البيانات البيومترية للمصادقة على الهوية وشهد عام ٢٠١٨ أول استخدام لأجهزة التصويت الالكترونية في تأريخ الانتخابات العراقية واستمر استخدام هذا المعدات الالكترونية إلى الانتخابات الأخيرة لعام ٢٠٢١، التي اتسع فيها نطاق استخدام الآليات الالكترونية، أما المعدات التي تستخدم في عملية التصويت فتتمثل في :

- جهاز التحقق الالكتروني .
- جهاز الماسح الضوئي (جهاز الفرز والعد الالكتروني) .
- والكابل الذي يربط بين جهاز التحقق وجهاز الماسح الضوئي .
- قلم التصويت الخاص المتصل بالعازل لمنع استخدام أي قلم أخر للتأشير على ورقة الاقتراع (المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ٢٠١٨).ويعرف جهاز التحقق الالكتروني بأنه " جهاز يتضمن قاعده بيانات الناخبين الالكترونية على مستوى المحطة، إذ أن لكل محطة اقتراع، جهاز خاص بها يتم برمجته لخزن أسماء الناخبين المنتمين لهذه المحطة فقط، فلو قام الناخب بمحاولة التصويت في محطة اقتراع أخرى غير المحددة له بطاقته الالكترونية فإن جهاز التحقق الالكتروني لن يقرأ بطاقته وبالتالي يتعذر عليه المشاركة في التصويت، يقوم هذا الجهاز بقراءة بيانات الناخبين الواردة في البطاقة البايومترية ومطابقتها بقاعدة البيانات الالكترونية المخزونة فيه، ويقوم الجهاز أيضا بأخذ بصمة أصبع الناخب وخزنها وقراءة (QR) أي ورقة الاقتراع وخزن البيانات المتعلقة بها في وحدة الذاكرة، بالإضافة إلى خزن نسخة من نتائج الاقتراع عن طريق الكابل الرابط بينه وبين الجهاز العد والفرز الالكتروني"، أما مكونات

جهاز التحقق الالكتروني فيتكون هذا جهاز من عدة وحدات أو أجزاء تختص كل منها بوظيفة أساسية وتتمثل هذه الوحدات :

- بطابعة حرارية لطباعة التقارير الخاصة بفتح محطة الاقتراع .
- قارئ بصمات الناخب للتحقق من هويته قبل الإدلاء بصوته
- قارئ البطاقة البايومترية .

قاعدة بيانات سجل ناخبي محطة الاقتراع التي يوجد فيها جهاز التحقق الالكتروني (المفوضية العليا المستقلة للانتخابات 2021، ١). إذ حددت المفوضية التوقيتات الخاصة ببدأ وانتهاء عملية الاقتراع في التعليمات الخاصة بالاقتراع والفرز والعد رقم (١٣) لعام ٢٠١٣ التي جاء في المادة الخامسة منها "١ – تبدأ عملية التصويت في مراكز الاقتراع في تمام الساعة السابعة صباحا ولغاية الساعة السادسة مساءا من يوم الانتخابات المقرر بموجب القانون، ولا يسمح بالتصويت بعد الساعة السادسة مساءا حيث يغلق جهاز قارئ البطاقة في المحطة"(العبدلي ٢٠١٦ ،٤٥٤) ، وتتوقف بعد هذا الوقت الأجهزة المختصة بقراءة بطاقة الناخب والبصمة وأوراق الاقتراع، ويسقط حق كل شخص تقدم للتصويت بعد هذا الوقت بسبب التحديد المسبق لوقت عمل هذه الأجهزة ووقت إيقافها، مما يدلل على نزاهة وشفافية العملية الانتخابية (مفوضية العليا المستقلة للانتخابات ٢٠٢١،٧). إن أول إجراءات عملية التصويت تتمثل بالتحقق من شخصية الناخب، سيتم استخدام جهاز للتحقق من الناخبين (VVD)لتحديد هوية الناخب قبل السماح له بالإدلاء بأصواته (United Nations 2021). ولكن في الانتخابات ٢٠١٨ المشكلة اعطال الاجهزة الاقتراع بخصوص الاجهزة التحقق بطاقة الناخب و قراءة البصمات في كثير من المحطات الانتخابية ادى الى حرمان عدد كبير الناخبين للادلاء باصواتهم(العربية نت 2018) .

وكشف مراقبون ايضا في الانتخابات ٢٠٢١ في العراق في عديد من المحافظات العراقية حدوث أعطال فنية توقف بأجهزة الاقتراع. حسب تقرير منظمة تموز للتنمية الاجتماعية، إحدى منظمات المجتمع المدني المختصة في مراقبة الانتخابات، رصدت أكثر من ألف بين ملاحظة ومشكلة وخرق انتخابي". ومن بين "أبرز المشاكل ، هي تعطل الأجهزة المستخدمة للتحقق من معلومات الناخب، ما أدى إلى حرمان الكثير من الناخبين من الإدلاء بأصواتهم"(منظمة تموز للتنمية الاجتماعية ٢٠٢١). في المحافظة ذي قار ٨٠ محطة اقتراع توقفت عن العمل بسبب اعطال فنية في اجهزة التصويت، وحسب المفوضية العليا للانتخابات ان خلل الفني في بعض اجهزة التصويت في المراكز الاقتراع سببه أخطاء بشرية لا يتقبلها النظام الالكتروني الخاص بأجهزة التصويت. إعادة تشغيل الأجهزة في محطات الاقتراع عملية سهلة، لكن التحدي يكمن في الحصول على "كود" إعادة التشغيل. فقد قررت مفوضية الانتخابات حصر صلاحية منح "الكودات" الخاصة بإعادة تشغيل الأجهزة بشخص واحد فقط في العاصمة بغداد،

دون وجود ممثلين مخولين في المحافظات الأخرى(المفوضية العليا للانتخابات ٢٠٢١). على الرغم من أن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات قامت بتدريب 40)، (901 موظف اقتراع في جميع أنحاء العراق لمدة أسبوعين من ١ فبراير وحتى ١٢ فبراير ٢٠٢١، إلا أن العديد من المتدربين لم يلتزموا بحضور هذه التدريبات بشكل منتظم، مما أدى إلى وجود فجوة بين التدريبات النظرية والتطبيق العملي على أجهزة الاقتراع. ولم يتم اتخاذ إجراءات لاستبدال المتغيبين. بالإضافة إلى ذلك، لم تكن تدريبات موظفي الاقتراع على مستوى يتناسب مع متطلبات العملية الرقمية للانتخابات، حيث لوحظ عدم توفر أجهزة الاقتراع في بعض مراكز التدريب ، تم رصد تأخر في أداء الموظفين في عدة مراكز اقتراع، حيث لم يتمكنوا من استخدام أجهزة الاقتراع بشكل صحيح خلال عملية التصويت. هذا الأمر أدى إلى حرمان بعض الناخبين من حقهم في الإدلاء بأصواتهم. وفضلا عن أفاد مراقبون بأن بعض مديري المحطات قاموا بتغيير مهام موظفي الاقتراع داخل المحطة، حيث تم تحويل مسؤوليات بعضهم من مسؤول تعريف إلى مراقب صندوق بسبب عدم قدرتهم على التعامل مع أجهزة الاقتراع في يوم الانتخاب هذا الإجراء يُعتبر مخالفة للوائح والإجراءات التنظيمية التي وضعتها المفوضية(جمعية الأمل العراقية ٢٠٢١، ٣-٤).

من الناحية القانونية والدستورية أن الجميع متساوون في حق التصويت والاقتراع وإن الحرمان من التصويت على أساس التفرقة يعد انتهاكا للمبادئ العامة كما أن الحرمان يشترط إن يكون له أساس معقول، وفي حدود السلطة التقديرية للمشرع، إذ يعد الحق في المشاركة السياسية على أساس المساواة أمراً جوهرياً لممارسة مبدأ الانتخابات الدورية الحرة والنزيهة، وان النظام الانتخابي الذي ينص على حرمان فئة معينة من المواطنين يصبح غير متوافق مع المعايير الدولية ولا يعبر عن إرادة الشعب وبما أن الجنسية هي أساس المشاركة السياسية (جيل ٢٠٠٠ ، ٨٣-٨٤) ، عليه لا يجوز حرمان ناخبي الخارج من ممارسة حقهم القانوني والدستوري في المشاركة في اختيار ممثليهم طالما مازالوا يرتبطون ببلدهم الأم بروابط متعددة، ومن الدول التي أقدمت على إلغاء انتخابات الخارج العراق ، حيث أقدمت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بتاريخ ٢٣ آذار ٢٠٢١ على إلغاء تصويت الخارج المزمع اقامته في العاشر من تشرين الأول ٢٠٢١، بعد أن أدلى العراقيون في الخارج بأصواتهم في الدورات الانتخابية الأربع السابقة في مراكز اقتراع خصصت لهم حيث يقدر عدد العراقيين في الخارج بأربعة ملايين عراقي وعدد الذين يحق لهم التصويت نحو مليونين ونصف المليون حسب تصريحات رئيس المفوضية الأسبق عادل اللامي(بابان ٢٠٢٢).

المادة ٣ من قانون رقم ٤ لسنة ٢٠٢٣ نصت عن المساواة في المشاركة الانتخابية. لم تكن هناك مساواة دون إكمال سجل الناخبين، وحسب مادة (٤)قانون رقم ٤ لسنة٢٠٢٣ عدلت بند رابع لقانون تعديل ثالث قانون الانتخابات رقم ١٢ لسنة٢٠١٨ شرط التصويت بايومترياً ببطاقة بايومترية مستحدثة

و طويلة امد و حتى تصويت للنازحين حصرا بالبطاقة بايومترية حسب احكام مادة ١٦ من هذا القانون(قانون رقم ٤ ٢٠٢٣ ، مادة ٤ و ١٦)، و حسب قراءة خبير الانتخابي (سعد الراوي) لقانون رقم ٤ لسنة ٢٠٢٣ اذا لم تستبدل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات طريقة تسجيل الناخبين و خطة زمنية للاستلام الناخب ببطاقتها فقد ينحرم بحدود ١٠ ملايين ناخب من حق الاقتراع، وهذا مخالف للمعايير الدولية لتسجيل الناخبين (الراوي ٢٠٢٣).

برغم ادخال تقنيات تصويت في الانتخابات العراقية ٢٠١٨ تراجع نسبة مشاركة الناخبين، نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٨ بلغت حينها ٤٤.٥%. وبحسب بيان مفوضية الانتخابات فإن عدد المسجلين للإدلاء بأصواتهم في سجلات الإقتراع في الانتخابات مجلس النواب العراقي ٢٠٢١ بلغت ٢٢ مليونا و١١٦ ألفا و٣٦٨ ناخب في حين بلغ عدد الذين أدلوا بأصواتهم في الانتخابات ٩ ملايين و٧٧ ألفا و ٧٧٩ ناخبا. إن من أبرز ما رافق انتخابات الدورة الخامسة هو حالة عزوف الناخبين عن المشاركة في الادلاء بأصواتهم، حيث بلغت نسبة المشاركة في عموم البلاد نحو ٤١% (المفوضية العليا للانتخابات ٢٠٢٤).وهي أقل من ويُلاحظ أن حالة العزوف هذه تزداد في كل مرة عن الانتخابات التي سبقتها منذ عام ٢٠٠٣.

وخلاصة القول ان ادخال التكنولوجيا من قبل المفوضية العليا في عملية الانتخابية مثل التصويت بدأ تدريجيا من الانتخابات المجلس النواب العراقي وتطبق ايضا في انتخابات مجلس المحافظات في كانون الاول ٢٠٢٣، وتطرق الخطوة الهامة للتعزيز الشفافية ومنع تصويت بانابة، ولكن هذه العملية لم تكون خالية من نواقص واشكالات مثل المشاكل الفنية وتقنية.

المطلب الثاني: رقمنة بعد العملية الانتخابية

تحتاج العملية الانتخابية إلى مراحل أخرى بعد مرحلة التصويت، وتعتبر هذه المراحل مهمة ومكملة للعملية الانتخابية. تتضمن هذه المراحل مرحلتي العد الفرز الالكتروني للأصوات المسجلة. تكون هذه المراحل حاسمة لضمان نزاهة الانتخابات وسلامة النتائج النهائية. تتم عملية عد و فرز الأصوات بدقة وشفافية وسرعة باستخدام الأجهزة و الحاسوب والوسائل الالكترونية. تأتي هذه العملية كمرحلة مهمة قبل عملية إرسال النتائج ودمجها والإعلان عنها عبر الوسائط الالكترونية. يتم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين للتطرق إلى المراحل اللاحقة لعملية التصويت. في الفرع الأول، سنتحدث عن العدد و الفرز الالكتروني للأصوات باجهزة التقنية. اما في الفرع الثاني، سيشرح آلية الإرسال الالكتروني لنتائج الانتخابات والإعلان عنها.

الفرع الأول :آلية الفرز و العد الالكتروني للأصوات

بعد انتهاء عملية التصويت، تبدأ مرحلة مهمة وحساسة في العملية الانتخابية، وهي علمية العد و الفرز الأصوات. يتطلب ذلك فرز الأصوات التي تم التصويت بها بعد انتهاء التصويت. يتم ذلك لأجل حساب الأصوات الصحيحة وتفريقها عن الأصوات الباطلة، وذلك بهدف تجنب أي عمليات تزوير أو إدخال أوراق اقتراع غير صحيحة في صناديق الاقتراع. انتشار التكنولوجيا واستخدام الوسائل الإلكترونية في عملية التصويت قد أدى إلى استخدام التقنيات المتقدمة، مثل الفرز التلقائي للأصوات. وترتبط معظم أجهزة التصويت الإلكترونية بأنظمة متطورة تتمكن من الفرز الدقيق والصحيح للأصوات التي تم التصويت بها. كما أدى استخدام أنظمة المسح الضوئي والتسجيل الإلكتروني المباشر إلى رفض الأصوات المشكوك فيها أو البطاقات الانتخابية الباطلة بشكل تلقائي، دون الحاجة إلى تدخل من قبل مسؤولي الانتخابات. تم برمجة هذه الآليات لرفض البطاقات الانتخابية التي تحتوي على أشارات خاطئة أو مكررة. يعرف الفرز بأنه " إحصاء عدد الأصوات التي تم الإدلاء بها بتا لكل من الخيارين نعم أو لا بالنسبة للاستفتاء ولصالح كل كيان سياسي أو ائتلاف من الكيانات السياسية على حدة فيما يخص الانتخابات"(مطلك ٢٠١٢، ١٢٦). تعد عملية عد الأصوات من أكثر المراحل المفصلية في الانتخابات من أجل التأسيس لثقة الجمهور بالعملية الانتخابية والحفاظ عليها، يجب أن تشتمل قواعد وإجراءات عملية عد الأصوات على المبادئ الأساسية المتعلقة بعملية العد في الانتخابات الديمقراطية (الشفافية، الأمن، المهنية، الدقة، السرية، دقة المواعيد، المسؤولية والعدل) لأن الاخفاق في إتمامها وفي نقل النتائج بطريقة سريعة وشفافة ودقيقة ينعكس سلبا على مستوى الثقة العامة بالعملية الانتخابية ومن شأنه أن يؤثر أيضا وبشكل مباشر في قبول المرشحين والأحزاب السياسية بالنتائج النهائية للانتخابات.

تبدأ عملية فرز وعد الأصوات تمهيدا لإعلان النتائج هذه العملية اللاحقة التصويت ، وهذه العملية لها تأثير مباشر على نزاهة الانتخابات خصوصا في حالة وجود نية للتلاعب بإرادة الناخبين، إذ تعد هذه المرحلة المجال المناسب لاحتمال التزوير والتحكم في النتائج وتوجيهها، لذلك لا بد من احاطت هذه العملية بأهمية وخاصة تضمن النزاهة والدقة في إجرائها واحاطتها بجدار قانوني أمن يمنع التلاعب فيها وتنطوي عملية الفرز على استبعاد الأوراق الباطلة وإحصاء الأوراق الصحيحة التي حصلت عليها كل قائمة أو مرشح(الشاوي 2001 ، ١٩٢). وتمثل جهاز العد والفرز الالكتروني/ الماسح الضوئي: هو جهاز يثبت على صندوق الاقتراع يكون الجزء العلوي منه ماسحاً ضوئياً؛ لغرض مسح ورقة الاقتراع إذ يقوم الناخب بعد التأشير على ورقة الاقتراع بوضعها في الفتحة المخصصة لها في الماسح الضوئي ليقوم الجهاز بقراءتها واحتساب الصوت المدون فيها وإدخالها الى الصندوق. كما يقوم الماسح الضوئي بقراءة وخزن(QR) الباركود الخاص بورقة الاقتراع وإجراء عملية مطابقة مع (QR) باركود أوراق الاقتراع

المقروءة من قبل جهاز التحقق الالكتروني والمنقولة آنياً عن طريق الكابل الواصل بين جهاز التحقق وجهاز الفرز والعد الالكتروني(المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ٢٠٢١، ٨).

من أجل ضمان الدقة في عملية فرز الأوراق الصحيحة وتمييزها عن أوراق الاقتراع المستبعدة ، ويتم الفرز الالكتروني بوساطة جهاز مخصص لذلك يعرف بأسم (Pcos) " يتم ايضا عد الأصوات إلكترونيًا بواسطة جهاز PCOS حيث يتم إدخال أوراق الاقتراع في الجهاز(UNAMI n.d.). التي قدمتها للعراق شركة Miru Systems الكورية الجنوبية المُصنعة لأجهزة التحقق وأجهزة الفرز والعد الالكتروني، تلقت الشركة (١٣٥) مليون دولار كجزء من عقد تم توقيعه في أبريل ٢٠١٧ (Hussein ٢٠١٨) ، ومفوضية الانتخابات بالتعاون مع شركة "ميرو" الكورية بعقد ورشة تدريبية للموظفين الفنيين المختصين بشأن آلية عمل الأجهزة الالكترونية التي سيتم استخدامها يوم الاقتراع لغرض البدء بالتدريب الهرمي(بعثة الاتحاد الأوربي لمراقبة الانتخابات البرلمانية في العراق ٢٠٢١).

وقد أدي ادخال اجهزة العد والفرز الالكترونية لاول مرة على مستوى محطات الاقتراع في انتخابات ٢٠١٨ مجلس النواب العراقي الى تغييرات كبيرة طرأت على عملية عدّ و فرز الأصوات. جاء في المادة (٥) من قانون التعديل الأول لقانون رقم(٤٥) لسنة٢٠١٣ لتقرأ كالاتي :"تجري عملية العد والفرزباستخدام جهاز تسريع النتائج الالكتروني ويتم تزويد وكلاء الاحزاب السياسية بنسخة الكترونية من استمارات النتائج واوراق الاقتراع في كل محطة من محطات الاقتراع" (قانون التعديل الاول لقانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم ٤٥ المعدل ٢٠١٣ . مادة ٥). هذا النص ألغى ما ورد في المادة –٣٨– من القانون رقم – ٤٥– لسنة ٢٠١٣ التي نصت على : تجرى عملية الفرز وعد الاصوات وانجاز الاستمارات الخاصة بها فور انتهاء عملية الاقتراع في كل محطة من محطات الاقتراع ويزود ممثلي الكيانات السياسية بنسخة ورقية منها بعد مصادقتها من مدير المحطة الانتخابية وتعلق الاستمارة في مكان مخصص للاعلام في كل محطة انتخابية وتقوم المفوضية بفتح مراكز فرز وعد فرعية لغرض اعادة العد والفرز لجميع المحطات ومراكز الاقتراع ويزود ممثلي الكيانات السياسية بنسخ ورقية من نتائج العد والفرز(قانون الانتخابات مجلس نواب العراقي رقم ٤٥ ٢٠١٣) ، في حين كررت المادة –٤– من قانون التعديل الثاني نفس النص الذي جاء في المادة – ٥ فسيكون عملية الفرز والعد إلكترونياً، إلى جانب عيِّنة من العد اليدوي في محطة اقتراع واحدة لكل مركز اقتراع. وفي حال كان هناك انحراف بنسبة تزيد عن ٥ في المائة بين عمليات الفرز الإلكترونية واليدوية، فستكون هناك إعادة فرز يدوي لمركز الاقتراع بأكمله. وفي حالة الطعن، يمكن للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات أن تأمر بإجراء إحصاء يدوي لمركز الاقتراع بأكمله (قانون رقم٢ ٢٠١٨، ٢). ومن المرجح أن يؤدي التغيير إلى العد الإلكتروني بالطريقة المعتمدة إلى قدر أقل من الشفافية، إذ سيكون من الصعب مراقبة عد الأصوات في المقام الأول. في حين أن شرط

إجراء عد للعيِّنات يوفر بعض الإشراف، من المرجح أن يجعل الطابع الغامض لعملية الفرز الإلكتروني هذه العملية موضع خلاف كبير (Sattar 2020) .

بعد صدور قانون انتخابات ٢٠٢٠ ، بقيت أحكام تسجيل الناخبين والحملة الانتخابية والجرائم الانتخابية دون تغيير كبير عن قانون إلا أن تغييرات كبيرة طرأت على عملية عدّ و الفرز الأصوات الالكترونيا بدلا من العد والفرز اليدوي(قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم ٩ ٢٠٢٠، ١٢). وبالرغم من الاعتراضات التي تلت اعلان نتائج الانتخابات في حينها وبعد اعادة العد والفرز اليدوي لعدد كبير من محطات الاقتراع وبأشراف القضاء الا ان النتائج اكدت دقة ونزاهة الاجهزة الالكترونية مما حدى بالمشرع الى تأكيد تبني خيار العد والفرز الالكتروني في قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم ٩ لسنة ٢٠٢٠ في مادته الثامنة والثلاثون اولا والتي نصت على (تعتمد المفوضية اجهزة تسريع النتائج الالكترونية وتلتزم بإعلان النتائج خلال ٢٤ ساعة....) (قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم ٩ ٢٠٢٠، ١٢).

و ايضا نصت المادة (١٠) من قانون انتخابات مجالس المحافظات رقم ٤ لسنة ٢٠٢٣ على اعتماد المفوضية اجهزة تسريع النتائج الالكترونية، وتجري عملية العد والفرز اليدوي لجميع الاقتراع ولجميع المحطات في نفس محطة الاقتراع بعد ارسال النتائج الى مركز تبويب النتائج الوسط الناقل واصدار تقرير النتائج الالكترونية من جهاز تسريع النتائج، وتلتزم المفوضية باعلان النتائج خلال ٢٤ ساعة للتصويت العام والخاص ، وأنه في حالة عدم التطابق بين نتائج العد والفرز الإلكتروني والعد والفرز اليدوي في نفس محطة الاقتراع بنسبة أقل ٥% يتم اعتماد نتائج العد والفرز اليدوي" (قانون رقم٤ ٢٠٢٣). ان تطبيق هذه المادة سيؤدي الى نتائج خطيرة لانه نص على اعادة العد و الفرز اليدوي لكل محطة الاقتراع وهذا من ناحية عملية يعني ايقاق العمل وتعطيل برنامج تسريع النتائج والغاء عمل الاجهزة التي تم استخدامها في الانتخابات السابقة، كذلك إن مسألة التعاقد مع شركة عالمية رصينة متخصصة ببرمجيات الانتخابات يكلف موازنة الدولة مبالغ مالية كثيرة هذا يعني هدر مئات الملايين من الدولارات .

كما نصت على أنه "في حال عدم تطابق نتائج العد والفرز اليدوي الإلكتروني مع نتائج العد اليدوي بنسبة ٥٪ فأكثر من مجموع الأوراق الصحيحة داخل الصندوق يتم نقل المحطة إلى مركز التدقيق المركزي في المحافظة لغرض تدقيق المحطة وإعادة العد والفرز اليدوي، وتعتمد المفوضية نتائج العد والفرز اليدوي لأوراق الاقتراع في مركز التدقيق في المحافظة، وفي حال عدم إرسال النتائج من قبل جهاز تسريع النتائج إلى مركز تبويب النتائج ولمدة (٦) ست ساعات يتم نقل الصناديق التي لم ترسل نتائجها عبر الوسط الناقل إلى مراكز التدقيق المركزية في المحافظة لاتخاذ الإجراءات التي تعتمدها المفوضية وتعتمد

نتائج العد والفرز اليدوي" (قانون رقم٤ ٢٠٢٣) ، هذه الفقرة تؤدي الى تقليص دور الاجهزة التقنية في العملية الانتخابية و سيفتح الابواب امام محاولات التزوير و التلاعب و سيتم الطعن بها من قبل اي طرف متضرر او الاطراف التي لم تحصل على نتائج مرضية في تلك المحطات المتضررة. وتكررت ايضا المشاكل التقنية في انتخابات مجالس المحافظات في كانون الاول ٢٠٢٣ اثناء عملية التصويت الخاص ، وجاء في البيان الصادر عن رئاسة المجلس النواب "تابعنا بقلق المشاكل الفنية التي حدثت أثناء عملية التصويت الخاص في انتخابات مجالس المحافظات وبالتحديد عدم إرسال النتائج عبر الوسط الناقل لأعداد كبيرة من صناديق الاقتراع، ونقلها إلى مراكز العد والفرز دون القيام بالعد اليدوي(الشرق الأوسط ٢٠٢٤)".

كما ألزمت المادة(١٠) المفوضية باستخدام التقنيات الحديثة مثل كاميرات المراقبة في جميع محطات الاقتراع مع حفاظ من سرية تصويت(قانون رقم٤ ٢٠٢٣، مادة١٠/١١) ، تستعد المفوضية العليا للانتخابات في العراق، لنصب حوالي (٥٠٠٠٠) كاميرات مراقبة في مراكز الاقتراع لأول مرة لضمان الشفافية في العملية الانتخابية ، بهدف منع أي محاولات للتلاعب وتزوير نتائج التصويت في الانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في ١٨ ديسمبر/ كانون الأول المقبل، وهو إجراء يُعتمَد لأول مرة في الانتخابات العراقية (المفوضية العليا مستقلة للانتخابات ٢٠٢٤). يمكن قراءة هذه الفقرة من ناحيتين اولا: تقليص دور المراقبين الدولين و المراقبين الداخليين و وكلاء الاحزاب السياسية ووسائل الاعلام في خرق المعاير الدولية لضمان سرية تصويت ، و من ناحية اخرى ان هذه التقنيات الحديثة مثل كاميرات المراقبة يؤدي الى تحقيق شفافية عملية الانتخابات بعيدا عن التدخل البشري .

نخلص مما سبق الى قناعة تامة بعملية العد والفرز الالكترونية على اليدوية لما فيها من دقة وسرعة بشرط ان يكون بعيدا عن التلاعب المقصود وغير المقصود مقابل عملية يدوية تخضع في العديد من مفاصلها للإرادة والجهد البشري الذي يتأثر بعوامل عديدة ومختلفة قد ينتج عنها تلاعب في النتائج و عدم ثقة الناخب بالعملية الانتخابية الذي سيؤدي الى زيادة عزوف عن المشاركة على المدى البعيد.

الفرع الثاني: الية إعلان النتائج

بانتهاء عملية العدوالفرز تبدأ مرحلة إعلان النتائج و يعد اعلان النتائج اكتمالًا لعملية الانتخابات، وبسبب أهميته الخاصة، تعمل الهيئات الانتخابية على ضمان تقديمه وإعلانه بطريقة يمكن لجميع المشاركين في العملية السياسية الوصول إليها. ولإعلان نتائج الانتخابات على الأنواع والمستويات المختلفة، تستخدم هذه الهيئات وسائل إلكترونية تتسم بالدقة والنزاهة بوصفها الخاتمة لكل ما سبقها من إجراءات ومرحلة معلنة عن ارادة الناخبين والمستقبل السياسي للشعب. يتم الإعلان عن النتائج على مستويين: الأول هو الإعلان

عن النتائج الأولية، ثم بعد الحصول على الموافقة من السلطات المختصة، يتم الإعلان عن النتائج النهائية.

فيما يتعلق باستخدام الاجهزة التقنية لارسال نتائج الانتخابات يقوم مدير المحطة الانتخابية في مراكز المحطات الانتخابية والمحطات الفرعية والمراكز الخاصة بالتصويت الخاص بالإعلان عن النتائج الأولية بعد انتهاء عملية فرز وعد الأصوات إلى الحاضرين داخل المحطة وذلك بعرض نسخة من استمارة النتائج على جدران محطة الاقتراع(العبدلي ٢٠١٦ ،٤٥٥) ، بعد الإعلان عن هذه النتائج يتم إرسالها من محطات الاقتراع إلى المركز الوطني للمعلومات في بغداد من خلال استخدام جهاز أرسال النتائج (RTS) الذي يعرف بأنه 'جهاز يستخدم في أرسال نتائج محطات مركز الاقتراع بعد الانتهاء من عملية العد والفرز الالكتروني، حيث يتم أرسال النتائج للمحطة الالكترونية من جهاز العد والفرز الالكتروني إلى جهاز الإرسال عبر الكابل الواصل بين جهاز العد والفرز وجهاز إرسال النتائج (RTS) إلى المركز الوطني لجمع وتحليل وتبويب وإعلان النتائج ، وتختص شعبة إدارة النتائج وتبويبها (المعروفة سابقا بمركز إدخال البيانات) التابعة لدائرة العمليات في الهيكل الإداري للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات بتسلم النتائج الالكترونية في يوم الاقتراع عن طريق الوسط الناقل (SADV) وعصا الذاكرة (USD) لغرض إجراء المطابقة بين هذه البيانات خلال ٢٤ ساعة من انتهاء عملية التصويت(المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ٢٠٢٤) ، كما نصت على ذلك المادة (٣٨) من قانون انتخابات " مجلس النواب العراقي رقم (٩) لعام ٢٠٢٠، إذ نصت هذه المادة على إلزام المفوضية بإعلان النتائج الأولية في غضون ٢٤ ساعة من انتهاء عملية الاقتراع بسبب اعتمادها على أجهزة تسريع النتائج الالكترونية (قانون انتخابات مجلس النواب العراق رقم 9 2020 ، المادة ٣٨/اولا). فعند قناعة الموظف المسؤول بصحة نتيجة الفرز يقوم بالإعلان عن النتائج الاولية داخل محطة الفرز أولا، ثم تنقل هذه النتائج إلى المركز الوطني، وتحمل نسخة من نتائج الانتخابات على مستوى المحطات على وحدات الخزن (عصا الذاكرة) على أن يتم برمجة أجهزة تسريع النتائج بطريقة تضمن نسخ نتائج المحطة قبل تشغيل الوسط الناقل مع شبكة القمر الصناعي، وترسل جميع وحدات الخزن مباشرة بعد انتهاء عملية التصويت إلى المكتب الوطني في بغداد لإجراء عملية المطابقة. وأشار خبير في مفوضية الانتخابات إلى أن "نقل عصا الذاكرة سيتم عبر الطائرات إلى العاصمة بغداد لتحقيق هدفين رئيسيين: الأول هو تعزيز الأمن، حيث أن المركبات التي تنقل هذه الأجهزة قد تكون عرضة للاستهداف أو الاعتراض. أما الهدف الثاني فهو تسريع عملية النقل إلى بغداد، خاصة من المحافظات الجنوبية والشمالية البعيدة(قانون انتخابات مجلس النواب العراق رقم ٩ ٢٠٢٠، المادة ٣٨/سادسا)".

وبعد الانتهاء من النتائج الأولية للانتخابات تقوم المفوضية بالإعلان عن هذه النتائج ونشرها في الموقع الالكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي الرسمية الخاصة بالمفوضية للحصول على معلومات رسمية موثوقة." وعلى منصات عرض النتائج في المحافظات كافة ومن خلال وسائل الإعلام أيضا، وعلى الرغم من استخدام الوسائل الالكترونية في نقل وإعلان النتائج الأولية.

أما النتائج النهائية للانتخابات فيتم الإعلان عنها بالوسائل الالكترونية المتمثلة بالموقع الالكتروني ووسائل الإعلام بعد حسم الطعون الانتخابية في النتائج الأولية والمصادقة عليها من قبل مجلس المفوضين، وبعد الوصول إلى النتيجة النهائية لكل الأصوات التي يتم الادلاء في بها في العملية الانتخابية تقوم المفوضية وفقا لأنظمتها ذات العلاقة بتوزيع النتائج على الكيانات الفائزة ونجاح نسبة المطابقة بين العد والفرز والالكتروني والفرز والعد اليدوي للأصوات في المحطات التي تم اختيارها بالقرعة والبالغ عددها (٨,٥٤٧) و المنتشرة في جميع محطات الاقتراع بنسبة مطابقة بلغت١٠٠% (المفوضية العليا مستقلة للانتخابات ٢٠٢٤).

تعد مسألة إعلان نتائج الانتخابات من أكثر المسائل التي تقلق الكيان السياسي والمرشح والناخب بسبب تأخير إعلانها في أغلب الانتخابات الماضية حيث أعلنت بعد عشرين يوماً في انتخابات مجلس النواب ٢٠١٤. لذا جرى الحديث منذ أشهر عن أن استخدام أجهزة تسريع العد والفرز سوف يوفر فرصة إعلان النتائج خلال دقائق بعد انتهاء عمليات العد والفرز، وأن النتائج سوف تعرض على شاشات عرض كبيرة في مفوضية الانتخابات ومجلس النواب وغيرها من الأماكن. وفي حقيقة الأمر أن النتائج الانتخابات مجلس النواب العراقي للدورة الرابعة لسنة ٢٠١٨ التي أرسلت فقط (نتائج محطات التصويت العام التي تبلغ نحو ٥٤ ألفاً على مستوى الكيانات السياسية دون أصوات المرشحين)، ولم تعلن نتائج التصويت الخاص التي تبلغ نحو ٢٥٠٠ محطة إلا بعد عدة أيام، أما النتائج النهائية على مستوى الكيانات والمرشحين فتحتاج إلى ١٥ – ١٨ يوماً من أجل الإعلان بسبب خضوع قسم من المحطات الانتخابية لتحقيقات وتدقيقات بسبب الشكاوى أو الطعون التي تصاحبها لدى الهيئة القضائية للانتخابات التي تتألف من ثلاثة قضاة من محكمة التمييز غير متفرغين للنظر في الطعون المحالة عليها من مجلس المفوضين أو المقدمة من قبل المتضررين من قرارات المجلس مباشرة إلى الهيئة القضائية، تعقبها مصادقة المحكمة الاتحادية ضمن مدة عشرة أيام.

في وقت متأخر من مساء يوم ١٨ أيار/مايو ٢٠١٨، أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات نتائج الانتخابات البرلمانية التي جرت يوم ١٢ من ايار ٢٠١٨، مع أن هذه النتائج بقيت عرضة لطعون قدمت بشأنها. كما ان الانتخابات العراقية في ٢٠١٨ كانت الافضل التقنيا مقارنة بالانتخابات للدورات السابقة اذ استخدمت فيها لاول مرة استخدام اجهزة الفرز الالكتروني و اجهزة للتسريع النتائج مع فرضا عن التزام

الناخبين بتصويت ببطاقات الالكترونية خاصة منحت لهم من قبل المفوضية العليا للانتخابات قبل اجراء الانتخابات هو امر الذي عدته المفوضية العليا للانتخابات عاملا مهما لحد من حالات التزوي(الزيدي ٢٠١٨، ٢-٢٨) ، وكان توقف الاجهزة عن العمل وعدم توفر الطاقة الكهربائية الضرورية وغياب الجهة المشرفة القوية لحماية الاجهزة من محاولات الخرق الالكتروني من الأسباب التي جعلت من الكثيرين ان يفقدوا ثقتهم بهذا النظام الانتخابي وأن يساورهم الشكوك حول حقيقة نتائجه(مؤسسة Draw الاعلامية ٢٠٢١).

ان نتائج انتخابات ٢٠١٨ رفضت من قبل الاغلبية الخاسرة وبدأ التحقيق الرئيسي في ٢٥ أيار/مايو، عندما شكلت الحكومة لجنة تضم مسؤولين من وكالات التدقيق والاستخبارات العراقية للنظر في اتهامات التزوير. وعندما عرضت اللجنة نتائجها في ٢٩ أيار/مايو، وصفها رئيس الوزراء الاسبق (حيدر العبادي) بأنها انتهاكات "خطيرة". وكان أحد الاستنتاجات الأكثر إثارة للقلق هو عدم اختبار آلات التصويت الإلكترونية العراقية – التي لم تستخدمها الدولة من قبل – بشكل كاف ضد حدوث تلاعبات قبل يوم الانتخابات. ونتج عن ذلك تناقضات بين عمليات الاقتراع الفعلية وقراءات آلات العد الألكترونية، مما أشار إلى أن بعض الآلات كانت مُبرمجة مسبقاً لكي تُنتج أصوات مزوّرة (Wahab ٢٠١٨). لكن بلغ عدد الشكاوى الصادرة التي نظر فيها مجلس المفوضين (١٨٨١) شكوى، أما الطعون على القرارات تلك الشكاوى التي وصلت إلى الهيئة القضائية لغاية يوم ٤/٦/٢٠١٨ فقد بلغت (1221)، وهي التي كان يفترض حسمها خلال المدة القانونية البالغة 10 أيام من تاريخ إحالتها على الهيئة، إلا أن صدور قانون التعديل الثالث لقانون الانتخابات دفع السلطة القضائية إلى الإيعاز إلى الهيئة القضائية بوقف التعامل مع الطعون إلى حين إعادة العد والفرز اليدوي (الزيدي ٢٠١٨، ٢٨). ثم أعلنت في ما بعد عن إلغاء أكثر من ألف محطة اقتراع بعد النظر بالشكاوى والطعون المقدمة إليها، استناداً إلى قانون المفوضية الرقم (١١) لسنة ٢٠٠٧ المعدل الذي بين السبل القانونية للاعتراض من جانب الجهات المتضررة من نتائج الانتخابات، وذلك من خلال تقديم الشكاوى الانتخابية في يوم الاقتراع وفقاً للإجراءات القانونية والفنية التي وضعتها المفوضية، وحيث إن مجلس المفوضين هو السلطة الحصرية للبت بالشكاوى(المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ٢٠١٩).

وقد دفعت نتائج الانتخابات ٢٠١٨ الأغلبية الخاسرة في مجلس النواب إلى عقد عدة جلسات، من بينها استثنائية، للتصويت على مقترح قانون التعديل الثالث لقانون الانتخابات. وقد صدر القانون فعلاً لدى اكتمال النصاب القانوني للمجلس بصعوبة يوم ٦ حزيران/يونيو ٢٠١٨.وأثار القانون ضجة وقد وجهت إليه العديد من الانتقادات بسبب مخالفة أغلب مواده الدستور، وهو ما دعا عدة جهات إلى تقديم طعون أمام المحكمة الاتحادية، التي وحدتها ونظرت فيها يوم 21من الشهر نفسه(الزيدي ٢٠١٨، ٢٩).

المادة 1 تعدل مادة (٣٨) من قانون انتخابات مجلس النواب المعدل رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ وتقرأ كالتالي : تلتزم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات باعادة العد والفرز اليدوي لكل المراكز الانتخابية في عموم العراق وبحضور وكلاء الكيانات السياسية ويلغى العمل بجهاز تسريع النتائج الالكترونية وتعتمد النتائج على اساس العد والفرز اليدوي ويشمل هذا العد والفرز كافة المحطات حتى المحطات الملغاة منها . المادة /٢ على المفوضية اجراء مطابقة اوراق الاقتراع مع التقرير الصادر من جهاز التحقق الالكتروني الخاص بار كود اوراق الاقتراع وباتخاذ القرارات اللازمة لذلك. المادة /٣ بأستثناء اصوات الاقليات المشمولة بنظام)الكوتا(تلغى نتائج انتخابات الخارج لجميع المحافظات وانتخابات الحركة السكانية لمحافظات (الانبار ، صلاح الدين ، نينوى ، ديالى) و انتخابات النازحين قي المخيمات و انتخابات التصويت المشروط و انتخابات التصويت الخاص في اقليم كردستان. المادة / ٤ ينتدب مجلس القضاء الاعلى تسعة قضاة لادارة مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات و تتولى صلاحية مجلس المفوضين بدلا من مجلس المفوضين الحالي وقاضيا لكل مكتب من مكاتب المفوضية العليا في المحافظات بدلا من المدراء الحاليين وتنتهي مهام القضاة المنتدبين عند مصادقة المحكمة الاتحادية العليا على نتائج الانتخابات ويوقف اعضاء مجلس المفوضين الحاليين و مدراء مكاتب المحافظات عن العمل لحين الانتهاء من التحقيق في جرائم التزوير التي اشار اليها قرار مجلس الوزراء . المادة / ٥ تسري أحكام هذا القانون على انتخابات مجلس النواب العراقي لسنة ٢٠١٨ . المادة / ٦ تلغى المادة (١١/ ثالثا) من القانون وتقرأ كالأتي: يعتبر العراق بالنسبة لمقاعد الكوتا للمكون المسيحي دائرة واحدة و ينظم سجل انتخابي خاص بهم. المادة / ٧ لا يعمل بأي نص يتعارض و أحكام هذا القانون. المادة / ٨ ينفذ هذا القانون من تاريخ التصويت عليه . الاسباب الموجبة تحقيقا للشفافية في نتائج الانتخابات وحفاظا على النظام الديمقراطي في العراق و حماية العملية الانتخابية بما يؤمن الثقة بنزاهة الانتخابات و اثبوت عدم صلاحية جهاز تسريع النتائج الالكترونية وتسببه في عدم ظهور النتائج بصورة حقيقية ولاجراء العد والفرز اليدوي في عموم العراق، شرع هذا القانون(قانون التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب رقم ٤٥ ٢٠١٣). وبذلك تكون المحكمة الاتحادية قد أقرت بشرعية كل مواد التعديل الثالث لقانون الانتخابات، فيما عدا المادة الثالثة المشار إليها في أعلاه، أقرت بعدم دستورية إلغاء نتائج الانتخابات في الخارج، وفي ما يخص النازحين والتصويت المشروط، الذي نصت عليه المادة ٣ من قانون التعديل الثالث لقانون الانتخابات، مبينة رفضها إلغاء نتائج الخارج ومخيمات النازحين والتصويت الخاص بإقليم كردستان. وقال رئيس المحكمة الاتحادية العليا القاضي (مدحت المحمود) في جلسة إعلامية أن «إلغاء انتخابات الخارج والتصويت الخاص يمثل هدراً لأصوات الناخبين» (قرار المحكمة الاتحادية ٢٠١٨).

ولكن بعد التعديل الثالث لقانون رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ لاعادة العد و الفرز اليدوي لصناديق الانتخابات، حرقت مخازن صناديق الاقتراع ببغداد، كضربة لقرار البرلمان الذي دعا إلى إعادة فرز عشرات ملايين الأصوات يدويا(الجزيرة نت ٢٠١٨). كشف سياسي عراقي (خميس الخنجر) أبلغه قبل أسبوعين من الانتخابات عام ٢٠١٨ بتدبير أمر معين في الإمارات يتعلق بوضع الانتخابات؛ لأن السيرفرات الخاصة بالاقتراع كانت هناك"، مشيرا إلى أن "الخنجر أكد بأن النتائج ستكون صادمة بالنسبة له" (موقع السومرية نيوز ٢٠١٨). ان حادثة حرق مخازن الصناديق الانتخابية في ١٠ حزيران ٢٠١٨ وقعت في الوقت الذي كانت فيه الحكومة تنظر في اتهامات بحدوث تلاعب في آلات التصويت الإلكترونية، وان حريق الاجهزة الاقتراع و بيانات الانتخابية ادى الى تدمير أدلة حاسمة على حالات التلاعب .

وحسب القانون رقم ٩ لسنة ٢٠٢٠ إرسال نتائج الانتخابات مباشرة بعد انتهاء الاقتراع عبر القمر الصناعي إلى المكتب الوطني للانتخابات في بغداد ، واستنادًا إلى قانون انتخاب مجلس النواب العراقي رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠م، الفصل التاسع منه أحكام عامة وختامية المادة (٣٨) ثالثًا التي تنصّ : (على المفوّضية التعاقد مع إحدى الشركات العالمية الرصينة ذات الخبرة بالاختصاص التكنولوجي ولديها أعمال مماثلة لفحص برامجيات أجهزة الاقتراع (أجهزة تسريع النتائج) والأجهزة الملحقة بها" (قانون الانتخابات لمجلس النواب العرقي نافذ رقم ٩ ٢٠٢٠ ، مادة رقم ٣٨/ فقرة٣) . ابرمت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، عقداً مع شركة (Hensoldt) الألمانية الفاحصة للأجهزة الالكترونية الانتخابية التي تعمل في إطار فني وتكنولوجي بهدف مناقشة مهام الشركة الفاحصة وشرح آلية عمل أجهزة تسريع النتائج ونقل البيانات والعمل على التنسيق المشترك لعملية فحص الأجهزة والبرامجيات الانتخابية والوسط الناقل وجهاز الإرسال وسيرفرات إعلان النتائج بعد عدّة مراحل تمّ في ضوئها التأكّد من رصانتها واستيفائها للشروط والمواصفات الفنية المطلوبة ، بعد أيام من التفاوض مع هذه الشركة الموصى بها من مكتب الأمم المتّحدة للمساعدة الانتخابية في العراق (UNAMI) يتماشى والمبادئ الأساسية لعمل المفوّضية بما يضمن نزاهة العملية الانتخابية وشفافيتها، وإثر ذلك وافق مجلس الوزراء على قيام المفوضية بتسديد دفعة مالية إلى (HENSOLDT) بما لا يزيد عن ٢٠% من مبلغ التعاقد، بعد تقديم الشركة خطاب ضمان مصرفي بكامل مبلغ الدفعة المقدمة(المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ٢٠٢١).

وفي السياق ذاته وضمن استعدادات المفوّضية الفنية ليوم الاقتراع جرت الموافقة على إرسال نماذج لأوراق الاقتراع للتصويت العامّ والخاصّ إلى شركة (ميرو الكورية المصنّعة لأجهزة التحقّق وأجهزة تسريع النتائج الإلكترونية)؛ لغرض إجراء عملية المحاكاة التجريبية لعملية التصويت بوجود الشركة الفاحصة، كما سيكون هنالك ورقة اقتراع خاصّة بكلّ دائرة انتخابية من الدوائر الـ (٨٣) دائرة، وبعدد نسخ تتناسب

وعدد الناخبين المسجّلين. ومع كل هذه الاجراءات و بيروقراطيات للتهيئة الانتخابات هناك عدد من المحطات لم يتم إرسالها في الوقت المحدد (أي خلال ٢٤ ساعة) بل حدث فيها تأخير ملحوظ بحسب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، فقد تم استلام النتائج إلكترونيا من 93.6 % من محطات الاقتراع ، أي من (٥٤,٢٦٣)، من أصل(٥٧,٩٤٤)، محطة اقتراع في 11 تشرين الأول، تأكد أن (3681) محطة اقتراع (6.3 %) من جميع أنحاء البلاد قد فشلوا في إرسال نتائج الانتخابات .في 13 تشرين الأول، أوضحت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أنه من بين(3,681)محطة اقتراع، فشلت (3,037) محطة في إرسال النتائج عبر الإرسال عبر الأقمار الصناعية، ويعود هذا التأخير للاسباب الفنية و تقنية ومما اضطرها الى عد هذه الصناديق وفرزها يدويا وهذه نسبة كبيرة تدعو للتشكيك في سلامة ونزاهة الأجهزة الالكترونية المعتمدة في الانتخابات، خاصة بعدما حذفت المفوضية النتائج الاولية من موقعها الالكتروني فيما تغيرت نتائج الفائزين بشكل ملحوظ بعد اعلان النتائج الاولية للمرة الاخيرة (وكالة الانباء العراقية ٢٠١٨) .وفشلت (504) محطة في تسليم شريحة ذاكرة" عصا الذاكرة "، وفشلت (140) محطة اقتراع في إرسال بيانات الأقمار الصناعية وتسليم شريحة الذاكرة" يو أس بي ."تم تخصيص المحطات الأخيرة على الفور للعد اليدوي، بينما في حالة جميع المحطات الأخرى، تم التحقق أولاً مما إذا كان يمكن إرسال نتائج الماسح الضوئي لعد محطات الاقتراع إلكترونيًاعبر جهاز إرسال النتائج(الإرسال عبر الأقمار الصناعية) . وقد أعلنت المفوضية عن إمكانية حل هذه المشكلة من خلال استدعاء النتائج مرة أخرى من جهاز العد والفرز الالكتروني وإرسالها إلى عصا الذاكرة عبر القمر الصناعي(المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ٢٠١٨)، إلا أنه لم يعالج أو يرفع الشكوك التي طالت عملية الإعلان عن النتائج.

نُسبت مشاكل إرسال النتائج الإلكترونية لمحطات الاقتراع إلى عدم فهم مسؤولي الاقتراع كيفية تشغيل أجهزة الإرسال عبر الأقمار الصناعية، وتعطل الماسح الضوئي في عدد من محطات الاقتراع، والمشكلات الفنية المتعلقة بالإرسال المرتبط بنطاق ترددي محدود للوصلة الفضائية، حيث حاولت جميع محطات الاقتراع الاتصال في وقت واحد .وبحسب ما ورد توقفت بعض أجهزة الماسح الضوئي في يوم الانتخابات عن العمل وتطلب إدخال كلمة مرور جديدة لاستئناف العمليات(بعثة الاتحاد الأوربي لمراقبة الانتخابات البرلمانية في العراق ٢٠٢١).اكد تحالف الشبكات والمنظمات الوطنية لمراقبة الانتخابات يضم كلا من شبكة شمس وشبكة عين وشبكة سفراء الحرية وتحالف الأقليات العراقية ومنظمة تموز للتنمية الاجتماعية ومنظمة نراقب، أن (١٠%) من من محطات الاقتراع في عموم العراق لم يتم افتتاحها بعد بسبب أعطال فنية. عدد المحطات التي شاهدت مشاكل تقنية باجهزة التحقق و تسريع النتائج اثناء الافتتاح المراكز و الاقتراع و عملية العد و الفرز، بلغ (٤٢٣) محطة الاقتراع(تقريرتحالف

الشبكات والمنظمات الوطنية لمراقبة للانتخابات مجلس النواب العراقي ٢٠٢١). على سبيل المثال فشل بعض المنسقين لأغلب المراكز في الموصل بادارة مركز الاقتراع بسبب قلة الخبرة و أدى إلى تأخر ارسال النتائج من الساعة ٧ الى الساعة ١٢ وهناك مراكز تأخرت للساعة الخامسة فجرا(تقرير منظمة أوروك لحقوق الإنسان ٢٠٢١). أدت الإجراءات المطولة للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات وغياب الاتصال الواضح إلى انتقادات لها، خاصة من القوى الخاسرة، التي ادعت" سرقت الأصوات " وان المفوضية قد تلاعبت بالجدولة(بعثة الاتحاد الأوربي لمراقبة الانتخابات البرلمانية في العراق ٢٠٢١). فيما يتعلق بهذا الموضوع رفضت بعض الاحزاب السياسية ومن بينهم عصائب أهل الحق نتائج انتخابات مجلس النواب العراقي لسنة ٢٠٢١ بناءا على التقرير التى قدمته الشركة الفاحصة الالمانية(hensoldt) لفحص برامجيات اجهزة الاقتراع (اجهزة تسريع النتائج والاجهزة الملحقة بها) لتعزيز نزاهة العملية الانتخابية الى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، " وقدمت العصائب دعوى لإلغاء نتائج الانتخابات ، و ايضا "تحالف الفتح " قدّم طلباً إلى المحكمة الاتحادية لإيقاف المصادقة على النتائج لحين البت بالدعوى"(المحكمة الاتحادية العليا العراقية ٢٠٢١). *كتل سياسية وأحزاب* عراقية عدة أعلنت ايضا رفضها نتائج الانتخابات البرلمانية٢٠٢١ التي أعلنتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. اتُهمت حكومة المشيخة الإماراتية مرة أخرى بالتلاعب بنتائج الانتخابات البرلمانية المبكرة ٢٠٢١ في العراق، وهذه هي المرة الثانية التي تتهم فيها الإمارات بالتدخل في الانتخابات العراقية. وفي وقت سابق، خلال انتخابات ٢٠١٨. قال عبد الأمير الطيبان، العضو البارز في ائتلاف فتح والنائب السابق في البرلمان و المرشح للمرة الثانية للانتخابات النيابية ٢٠٢١، على تويتر، اوكتوبر ١٢-٢٠٢١، إنه "لا ينبغي السماح لدولة الإمارات بالتلاعب بنتائج الانتخابات العراقية"، وطالب المفوضية العليا للانتخابات في العراق بالعد والفرز اليدوي لضمان عدالة النتائج واتهم "الإمارات بإبعاده عن البرلمان-"أن القصة تناقلتها وسائل الإعلام (الخزرجي ٢٠٢١).

كيف ؟

وبحسب التقارير، ان اتهام الإمارات بالتلاعب في الانتخابات العراقية فإن ذلك يرجع إلى وجود خوادم العد الحاسوبي في الإمارات، فضلا عن ملكية المشيخة لقمر صناعي ينقل نتائج الانتخابات من صندوق الاقتراع إلى المركز الوطني للفرزو العد في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية، ومختلف الخبراء في هذا المجال، واتهم العراق أبو ظبي بالتلاعب بنتائج انتخابات ١٠ تشرين الأول/أكتوبر٢٠١٨. قال رئيس البرلمان الأسبق محمود المشهداني، في مقابلة تلفزيونية بأن تزوير الانتخابات "لم يكن عراقياً بل سيبرانياً، وهذه لا تنفذها سوى دول، وليس بمقدور القوى و كيانات السياسية العراقية تزوير هذه المنظومة،و لفت ايضا الفوارق بالأصوات حتى بعد إعادة الفرز اليدوي لم تكن عشرات أو مئات، بل

الآلاف(Middle East Eye 2021). في غضون ذلك، قال حسين الهنداوي، مستشار رئيس الوزراء لشؤون الانتخابات السابقة للانتخابات في العراق، إن المكتب الإقليمي لشركة ميرو الكورية التي تصنع آلات العد الإلكترونية في الإمارات، قام أيضا بتركيب خوادم في ذلك البلد، واستبعد احتمال التلاعب بنتائج الانتخابات من خارج العراق، قائلا: إن الألياف الضوئية التي تنقل النتائج محمية ضد الاختراق والتلاعب. ومن ناحية الاخرى أصدر حزب "الوفاق الوطني" الذي يتزعمه إياد علاوي، بيانا أعرب فيه عن قلقه من قيام الحكومة بشراء أجهزة التصويت الإلكتروني من دبي، بدلا من شرائها من منشئها الأصلي في كوريا الجنوبية وعن السبب في استبعاد آليات المناقصة القانونية في عملية شرائها(العلي ٢٠١٩) . و في هذا الصدد رد على هذه البيان من قبل المتحدث الرسمي السابق للمفوضية الانتخابات كريم التميمي "المعلومة التي أوردها بيان حركة الوفاق غير صحيحة، وإنما تم شراء الأجهزة من المنشأ في كوريا الجنوبية. ومع ذلك لفت التميمي ان النقل النتائج الانتخابات عبر الناقل الوسط الاقمار الصناعية(ثريا). وتساءل هادي الظالمي المتحدث "الوفاق الوطني": "لماذا يتم نقل نتائج التصويت إلى القمر الصناعي الثريا (مقره الإمارات) دون غيره؟ إضافة إلى العديد من الاستفهامات الملحة الأخرى، التي تستدعي بمجملها إشراك القضاء في كافة مراحل العملية الانتخابية وحتى مصادقة النتائج النهائية"(Middle East Eye 2021). ان التحديات السيبرانية فى العراق هى اخطر التحديات التي تواجه الامن الوطني العراقي، وان الاستراتيجيات العراقية منكشفة ازاء عديد من دول(سالم ٢٠٢٢، ٨٠) ، وفضلا عن عدم امتلاك دولة العراق من الاقمار الصناعي للمعالجة وتبادل المعلومات فقط لديه القمر الصناعي لمتابعة الجو انطلقت العراق في عام ٢٠١٤ (قناة الدجلة الفضائية ٢٠٢٢). وبسبب تلك التحديات لايمكن ارسال نتائج الانتخابات عن طريق الانترنت، ، كانت ارسال نتائج الانتخابات عن طريق الاقمار الصناعي للدول الاخرى، بمعناها ان العملية الانتخابية في العراق تعتمد بشكل كبيرعلى التقنية الرقمية مستوردة من خارج في مجمل المراحل الانتخابية، وبسبب ضعف البنية التحتية التقنية العراقية خاصة ارسال نتائج الانتخابات من المحافظات الى مركز الوطني عن طريق مصادر خارجية يمكن ان يلعب العامل الخارجي دورا المحوريا في قرصنة النتائج الانتخابية، وبسبب التوترات السياسية و الطائفية في العراق والتب ادت الى انقسامات الداخلية، حيث تؤدي هذه انقسامات الى سعى الاطراف المختلفة في التاثير على نتائج الانتخابات لضمان مصالحها، وهذه التوترات ئؤدي الى فقدان الثقة بالعملية الانتخابية وزيادة الشكوك حول النتائج المعلنة.

ان الاعتراضات التي رافقت اعلان نتائج انتخابات مجلس النواب العراقي في دورته الخامسة وما تلاها من تظاهرات مشككة واعتراضات قانونية تمثلت بإقامة دعوى لدى المحكمة الاتحادية تطلب الغاء الانتخابات البرلمانية التي جرت في ١٠ / ١٠ / ٢٠٢١ والتي ردتها المحكمة بقرارها المرقم (١٥٩ /

اتحادية / ٢٠٢١) لهذه الدعوى بان المحكمة الاتحادية العليا غير مختصه بنظر موضوع الدعوى والى ان اختصاص المحكمة في (التصديق على النتائج النهاية للانتخابات العامة لعضويه مجلس النواب(المحكمة الاتحادية العليا العراقية ٢٠٢١). الا ان القرار تضمن توصية مهمة تمثلت في الفقرة (١٣) منه والتي نصت على ((...تجد هذه المحكمة بوجوب حصول تدخل تشريعي من قبل مجلس النواب القادم لتعديل قانون انتخابات مجلس النواب رقم ٩ لسنة ٢٠٢٠ واعتماد نظام العد والفرز اليدوي بدلا من الالكتروني اذ ان نجاح الانتخابات وترسيخ مبادئ الديمقراطية عن طريقها يعتمد على مدى ثقة الناخب بمصداقيتها ونزاهتها)) (شويل ٢٠٢٣). صرحت المفوضية في مؤتمر صحفي بعد انهاء الانتخابات المجلس النواب العراقي ٢٠٢١ في بغداد أن عملية إعادة العد والفرز اليدوي ستشمل أكثر من ٦ آلاف صندوق انتخابي، وهو ما يمثل ٦% من أصوات الناخبين. وأوضحت أن السبب وراء اللجوء إلى العد والفرز اليدوي يعود إلى تعطل الأجهزة الإلكترونية في تلك المراكز الانتخابية خلال يوم الاقتراع (الجزيرة نت 2021). أكد داود سلمان، مدير الإجراءات والتدريب في المفوضية، أن عملية العد والفرز للصناديق التي تواجه إشكالات في مختلف مناطق العراق ستكتمل خلال أسبوع واحد. استغرقت عملية إعادة العد والفرز اليدوي للصناديق الانتخابية حوالي أسبوعين. بعد إعلان النتائج الأولية (BBC News 2021) اعادة فرز والعد اليدوي لصناديق الاقتراع المعترض عليها في انتخابات أكتوبر ٢٠٢١ أثرت على خمسة مقاعد في خمس محافظات.كانت في بغداد، نينوى، أربيل، البصرة، وكركوك(The News National ٢٠٢١) .بناء ما نتقدم نجحت المفوضية العليا للانتخابات، الجهة المسؤولة عن إدارة العملية الانتخابية، في إعلان النتائج الأولية بنسبة ٩٤ بالمئة من الأصوات خلال ٢٤ ساعة فقط من انتهاء الاقتراع. يُعد هذا تطوراً تقنياً وإجرائياً هاماً بدأ تطبيقه في انتخابات ٢٠٢١ واستمر في الانتخابات الحالية.

أن سرعة الإعلان عن نتائج الانتخابات هي من مؤشرات الشفافية والنزاهة، وهو السياق المعمول به في معظم دول العالم خاصة وأن الإمكانيات متوفرة لدى مفوضية الانتخابات من كادر وأجهزة وإمكانية الاستعانة بخبرات عالمية و ان تأخير الإعلان عن نتائج الانتخابات يمنح فرصة للتلاعب بالنتائج حيث تعتبر مسألة تأخير الاعلان عن نتائج الانتخابات في العراق احدى المشاكل المتكررة التي تعزز ضعف الثقة والخلل في الشفافية في العملية الانتخابية، وهو ما عبرت عنه نسبة المشاركة في الانتخابات في الدورة الخامسة التي بلغت(٤١%) فقط، على الرغم من ان المحكمة الاتحادية العليا ردت على هذه الدعوى ، الا انها فتحت المجال واسعا امام المفوضية العليا من حيث الاجراءات و الاليات التي تتبعها عند استخدام اجهزة التقنيات الرقمية في انتخابات مجلس النواب العراقي في سنة ٢٠٢١.

الخاتمة :

تعتبر الانتخابات أحد أسس النظام الديمقراطي، فمنذ سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣، أجرى العراق خمس انتخابات في الأعوام ٢٠٠٥، ٢٠١٠، ٢٠١٤، ٢٠١٨، ٢٠٢١، من اجل تطبيق الشروط الانتخابية بواسطة التقنيات الحديثة، وكان تسجيل الناخبين بأحدث قاعدة البيانات مدعوما بالقانون منذ ٢٠١٣، لكن منذ الانتخابات الدورة الرابعة للمجلس النواب العراقي عام ٢٠١٨، قد غطى إدخال التقنيات الحديثة في كافة المراحل الانتخابات بقانون الانتخابية ، بدءاً من عملية تسجيل الناخبين ،وقت التصويت، وعملية فرز والعد الأصوات، واجهزة تسريع النتائج والاعلانها، وكما طبقت ايضا في الانتخابات المبكرة للدورة الخامسة في عام ٢٠٢١، واخيرا انتخابات المجلس المحافظات في الكانون الاول ٢٠٢٣.

مما تقدم يمكن ان نلخص الى بعض الاستنتاجات التي تمخض عنها البحث وهي:

١- شهدت العملية الانتخابية في العراق تحول الجزري من خلال ادخال التقنيات الحديثة في كافة المراحل الانتخابات من حيث تنظيم و الادارتها كضمان لدقة و سرعة انجازها و لتجنب التدخل البشري في سير العمليات الانتخابية.

٢- ان استخدام التكنولوجيا في مرحلة ما قبل الانتخابات، بما في ذلك تسجيل الناخبين، من أجل تحقيق انتخابات عادلة ودقيقة وسرية، ولكن على الرغم من أنها كانت مفيدة في هذه المرحلة للمساهمة في الحد من تكرار أسماء الناخبين، إلا أنها واجهت أيضا العديد من العوائق في العراق مثل عوائق أسماء اللاجئين والمناطق المتنازع عليها والتصويت في الخارج، مما أدى إلى استبعاد أعداد كبيرة من الناخبين من الانتخابات.

٣- في التجربتين (انتخابات مجلس النواب ٢٠١٨ – ٢٠٢١)، أظهرت العديد من العيوب بشكلٍ يفوق المزايا، ونشير إلى أهم تلك العيوب: عدم وجود أسماء بعض الناخبين في سجل الناخبين رغم تحديث بياناتهم، و ان فشل قارئ البطاقة في قراءة بيانات بطاقة الناخب في كثير من المحطات الاقتراع، ما يتعلق بالسرعة لم تستطع المفوضيَّة المستقلة للانتخابات كهيئة مسؤولة عن ادارة الانتخابات في العراق من الإيفاء بتعهدها من اعلان النتائج خلال ٢٤ ساعة رغم إلزامها بقانون الانتخاب.

٤-رغم استخدام التكنولوجيا في كافة مراحل الانتخابات رفض نتائج الانتخابات والطعون المقدمة من بعض الجهات والأحزاب السياسية إلى المحكمة الاتحادية التي طالبت بإلغاء النتائج، بسبب التلاعب بنتائج الانتخابات في الداخل والخارج، وطالبت بإعادة العد والفرز اليدوي بدلا من الفرز و العد الالكتروني

٥--المشكلة الأساسية في العراق هي انعدام ثقة المواطن بنزاهة الانتخابات، الأمر الذي أدى إلى تراجع نسبة المشاركة على الرغم من استخدام االتقنيات في الدورتين السابقين.

٦- اعتمدت المفوضية العليا على المصادر الخارجية من حيث استيراد الاجهزة مثل شركة طابعة للبطاقة البيومترية، اجهزة تحقق الهوية الناخبين، جهاز العد و الفرز الالكتروني للاصوات، ارسال النتائج الانتخابات عن طريق الاقمار الصناعية خارج العراق مثل شركة الثريا، ومن جانب الاخر تتعاقد مع شركات الاجنبية، مثل الشركة الاسبانية الفاحصة للاجهزات التقنية، ومن جانب الاخر اعتماد المفوضية على المساعدات الخارجية للتدريب الكوادر المفوضية.

المصادر باللغة العربية:

١. بابان ،صلاح حسن. ٢٠٢٢.حرمان عراقي الخارج من التصويت في الانتخابات ضمان لنزاهتها أم إقصاء للحقوق . مقال منشور على الموقع الالكتروني http://www.aljazeera.net (تاريخ الزيارة . ٢-٨-٢٠٢٤).
٢. بعثة الاتحاد الأوربي لمراقبة الانتخابات البرلمانية في العراق. ٢٠٢١. متاح على الرابط: https://www.eods.eu/library/eu_eom_iraq_2021_final_report_-_arabic.pdf
٣. التقرير المشترك لتحالف شبكات المراقبة والمنظمات الوطنية لأنتخاب مجلس النواب العراقي . ٢٠٢١. شبكة شمس للمراقبة الانتخابات . متاح على الرابط: https://www.sun-network.org/wp content/uploads/2021/10/%D8%. (Accessed: 1-10-2024).
٤. تقرير منظمة أوروك لحقوق الإنسان . ٢٠٢١. على موقع الرسمي للمنظمة على الفيسبوك https://www.facebook.com/101803055551809/posts/124712696594178/ (Accessed:18 -10-2024).

٥. تقرير تحالف الشبكات والمنظمات الوطنية لمراقبة للانتخابات مجلس النواب العراقي. ٢٠٢١ . التقريرالاولي عن سير عملية االاقتراع العام ١٠ تشرين االول ٢٠٢١. شبكة شمس لمراقبة الانتخابات. بغداد. متاح على الرابط: https://www.sun-network.org/ (تاريخ الزيارة . ١٨-١٠-٢٠٢٤).
٦. الجزيرة نت. ٢٠١٨. بعد حريق الصناديق.. انتخابات العراق عود على بدء" متاح على الرابط: . https://www.aljazeera.net/news/2018/6/10/%D8%A8%D8%B9%D8%AF- (تاريخ الزيارة . ٣١-٨-٢٠٢٤).
٧. الجزيرة نت .2021 . " انتخابات العراق: أسبوع من إعادة الفرز اليدوي .متاح على الربط.%https://www.aljazeera.net/politics/2021/10/13/D8 (تاريخ الزيارة ٧ \ 7 \ ٢٠٢٢).
٨. جمعية الأمل العراقية. ٢٠٢١. تقرير انتخابات تشرين المبكرة. متاح على الرابط:-https://iraqi alamal.org/?p=3516 (Accessed:9 -10-2024).
٩. جيل، جاي س جوديين. ٢٠٠٠ . الانتخابات الحرة والنزيهة القانون الدولي والممارسة العملية. ط ١ . القاهرة. مصر :الدار الدولية للاستثمارات الثقافية .
١٠. جيمس، أيك و نيك ، تيم.2009 . دليل التحليل والتخطيط والبرمجة ومنع نشوب المنازعات. مكتب السياسات
١١. الحامد ،رائد. ٢٠٢٤. تعديل قانون الانتخابات بالعراق.. من المستفيد؟ . متاح على رابط التالي: https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8 (Accessed: 4-6-2024).
١٢. الخزرجي، وليد. ٢٠٢١. ما حقيقة تلاعب الإمارات بنتائج الانتخابات في العراق؟. عربي نت. متاح على الرابط:- https://arabi21.com/story/1391328/%D9%85%D8%A7- (تاريخ الزيارة ١٨ \ ٥ \ ٢٠٢٢).
١٣. الراوي ، سعد. ٢٠٢٤.غياب المعايير الدولية للمنظومة الانتخابيَّة. متاح على الرابط: https://an.news/ArticleDetails/401?fbclid=IwAR0MN2uiWo_(Accessed: 7-10-2024).

١٤. الراوي، سعد. ٢٠٢٣. قراءة لمسودة قانون انتخابات مجلس النواب ومجالس المحافظات. منشورة على منصة موقع الالكتروني لصحيفة الصباح: https://alsabaah.iq/69492-.html.(Accessed:9 -10-2024)
١٥. رمضان ، عبد المجيد. ٢٠١٩. فرص تطبيق التصويت الإلكتروني في الانتخابات في الجزائر. رسالة ماجستير. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
١٦. الزيادي ، منتهى جواد كاظم. ٢٠١٢.الطعون الانتخابية النيابية في العراق : دراسة مقارنة .رسالة ماجستير. كلية القانون. جامعة المستنصرية.
١٧. الزيدي ،وليد كاصد. ٢٠١٨ . الانتخابات النيابية في عراق ٢٠١٨ و ملامح الخريطة السياسية الجديدة. مجلة المستقبل العربي. عدد ٤٧٨. كانون الاول.
١٨. سالم ، ماجد صدام. ٢٠٢٢. الامن السيبراني العراقي واثره في قوة الدولة. مجلة العلوم التربوية والانسانية. عدد (١٨).
١٩. الشاوي، منذر.2001 . الاقتراع السياسي. بغداد : منشورات العدالة.
٢٠. الشرق الأوسط. ٢٠٢٤. *العراق: البرلمان "قلق بشدة" من العدّ الإلكتروني في مجالس المحافظات.متاح على الرابط: https://aawsat.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85- .(Accessed :13 -10-2024)*
٢١. شويل ، قاسم محمد. ٢٠٢٣. جدلية الفرز والعد اليدوي والالكتروني في الانتخابات النيابية العراقية وأيهما أرجح. متاح على الرابط: https://ar.nasiriyah.org/post/23538?fbclid=IwAR0AXR8xNALjJMWrDzz7(Accessed: ٢٩August 2024)
٢٢. العاني ،طه. ٢٠٢٤. ايام على الانتخابات العراقية ما أهمية البطاقة البايومترية في منع تزوير أصوات الناخبين؟ مقال منشور على الموقع الالكتروني https://mail.almerja.com/reading.php?idm=201819 (تاريخ الزيارة ٢/6/2024) .
٢٣. العبدلي ، سعد مظلوم. ٢٠١٦ .الموسوعة التشريعية الانتخابية - الانتخابات العراقية بعد عام ٢٠٠٣. الجزء الثاني. ط١. النجف الأشرف: مطبعة الشروق.
٢٤. العربية نت. 2018 .انتخابات العراق.. خروقات وأعطال في الأجهزة الإلكترونية." ٢٠٢٤ متاح على الرابط: . https://www.alarabiya.net/arab-and-world/iraq/2018/05/12/%D8% (تاريخ الزيارة ٩-٩-٢٠٢٤).
٢٥. العلي ، يوسف. ٢٠١٩. شواهد وأدلة.. كيف تلاعبت الإمارات بالانتخابات البرلمانية العراقية؟. متاح على الرابط:https://www.alestiklal.net/ar/view/1183/dep-news-1558352787 (تاريخ الزيارة ٢٨ \ ٦ \ ٢٠٢٢).
٢٦. فيحان ، عدنان .٢٠١٨. صفحة تويتر. متاخ على الرابط:https://twitter.com/adnanfihanal?lang=ar (Accessed:17 -10-2024).
٢٧. قانون الانتخابات مجلس النواب العراقي رقم(٤٥). ٢٠١٣. (مادة٢ /فقرة ثانية). (مادة ١٦/ فقرة ثانية).
٢٨. قانون الانتخابات مجلس نواب العراقي رقم (٤٥) . ٢٠١٣ . منشور في الوقائع العراقية. عدد ٤٣٠٠.
٢٩. قانون التعديل الاول لقانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم ٤٥ المعدل.٢٠١٣ . مادة (٥).
٣٠. قانون التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب رقم (٤٥) . ٢٠١٣. مجلس النواب. متاح على الرابط: https://archive3.parliament.iq/ar/ (تاريخ الزيارة . ٨-١٠-٢٠٢٤).
٣١. العليا المستقلة للانتخابات المعدل رقم ١١ . ٢٠٠٧. المادة (٢) .
٣٢. قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم ٩ . ٢٠٢٠ . الوقائع العراقية . العدد ٤٦٠٣ .
٣٣. قانون رقم (٢) . ٢٠١٨ . ((قانون التعديل الثاني لقانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٣ المعدل)) . الوقائع العراقية . العدد ٤٤٨٣ .
٣٤. قانون رقم (٤) .٢٠٢٣ . (تعديل ثالث لقانون انتخابات مجلس النواب و المجالس المحافظات و الاقضية رقم (١٢) لسنة ٢٠١٨. جريدة الوقائع العراقية: عدد ٤٧١٨.
٣٥. قرار المحكمة الاتحادية. ٢٠١٨. على موقع المحكمة الاتحادية. متاح على الرابط: https://www.iraqfsc.iq/krarat/1fed_2018.pdf (تاريخ الزيارة . ١١-١٠-٢٠٢٤).
٣٦. قناة الدجلة الفضائية . ٢٠٢٢. متاح على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=hd4qO0elMXY(تاريخ الزيارة ٢٨ \ 7 \ ٢٠٢٢).

٣٧. كركوك ناو. 2020. بغداد: كيف هُمِّش النازحون في الانتخابات السابقة؟. متاح على الرابط: https://kirkuknow.com/ar/transition/87. (Accessed: 1-10-2024)
٣٨. كوردستان تي في. ٢٠٢١.أربيل: نازحون يشكون عدم وجود اسمائهم في سجلات الناخبين والمفوضية تتعهد بمعالجة المشكلة. متاح على الرابط: https://kurdistantv.net/ar/news/161938 (Accessed: 3-5-2024).
٣٩. المحكمة الاتحادية العليا العراقية .2021 .عريضة الدعوى بشأن إلغاء نتائج انتخابات مجلس النواب.رقم الدعوى| 159) متاح على الرابط:www.iraqfsc.iq/index-ar (تاريخ الزيارة ١٨ \ ٥ \ ٢٠٢٢)
٤٠. المحكمة الاتحادية العليا العراقية. ٢٠٢١.الأمر الولائي الخاص برد دعوى إلغاء نتائج انتخابات مجلس النواب العراقي لسنة ٢٠٢١. (العدد ٣ | اتحادية | أمر ولائي \) . متاح على الرابط: www.iraqfsc.iq/index-ar.). تاريخ الزيارة ١٨ \ ٩ \ ٢٠٢٤)
٤١. المحمدي، صدام. ٢٠١٢.التصويت الالكتروني وامن العملية الانتخابية الالكترونية: دراسة قانونية لتطوير التجربة الانتخابية العراقية.
٤٢. مطلك ،حنان محمد. ٢٠١٢ . رقابة على نزاهة الانتخابات بين المفوضية و القضاء. بحث منشور ضمن وقائع المؤتمر العلمي الاول للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات للمدة (٢-٣ نيسان ٢٠١١). مجلة المفوضية. عدد(٤٦). بغداد.
٤٣. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات .٢٠٢١. متاح على الرابط: https://ihec.iq/8342/2021/04/(تاريخ الزيارة . ١٨-١٠-٢٠٢٤).
٤٤. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات .2024. متاح على الرابط: https://m.facebook.com . (تاريخ الزيارة 3-10-2024 :)
٤٥. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.2021. دليل استخدام و صيانة الاجهزة الالكترونية . مطابع شريكة الاعلام العراقي.
٤٦. المفوضية العليا للانتخابات. ٢٠٢١. "إعادة العمل لـ٩٠% من محطات الاقتراع المتوقفة في ذي قار. متاح على الرابط:-https://shafaq.com/ar/%D8%B3%DB%8C%D8%A7%D88(Accessed:6 10-2024).
٤٧. المفوضية العليا للانتخابات .٢٠١٩. نظام شكاوي و طعون الانتخابية رقم (٦) لسنة ٢٠٠٧.
٤٨. المفوضية العليا مستقلة للانتخابات.٢٠٢٤. متاح على الرابط: https://m.facebook.com - (تاريخ الزيارة . ٢-٩-٢٠٢٤).
٤٩. منظمة تموز للتنمية الاجتماعية. ٢٠٢١ . التقرير الثاني لشبكة مراقبي منظمة تموز خلال فترة التصويت العام.متاح على الرابط:https://www.facebook.com/tammuzorg/photos/a.176373572374623/6575781/ (Accessed:6 -10-2024).
٥٠. مؤسسة Draw الاعلامية .٢٠٢١. لانتخابات واحتمالات التزوير. متاح على الرابط: https://www.drawmedia.net/ar/page_detail?smart-id=8392 (تاريخ الزيارة . ٨-١٠-٢٠٢٤).
٥١. الموسوي ، حميد قاسم. ٢٠١٤. التصويت الالكتروني في الانتخابات وإمكانية تطبيقه في العراق. ينظر الرابط: http://www.alnoor.se/article.asp?id=235470 (تاريخ الزيارة. 20-1-2023)
٥٢. الموقع الرسمي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. ٢٠١٨. متاح على الرابط: https://www.facebook.com/lHECOfficial) تاريخ الزيارة. 20-1-2023).
٥٣. الموقع الرسمي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. متاح على الرابط :https://ihec.iq/ - (Accessed:10 10-2024).
٥٤. موقع السومرية نيوز .٢٠١٨. متاح على الرابط:https://www.youtube.com/watch?v=TNAZ2omv6TA (تاريخ الزيارة . ١٥-١٠-٢٠٢٤).
٥٥. موقع العربي جديد . ٢٠٢٤. الانتخابات المحلية في العراق: إحباط الشارع ينذر بمشاركة متواضعة. تقرير منشور عن. متاح على الرابط: https://www.alaraby.co.uk/politics.(Accessed 5-10-2024)
٥٦. وانغ، توفا.2015 . تسجيل الناخبين في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا مختارات من دراسات حالة. ترجمة ناتالي سليمان وسوزان فوزان. المعهد الديمقراطي الوطني .
٥٧. وكالة الانباء العراقية. ٢٠١٨. متاح على الرابط: https://www.ina.iq/127363--.html(تاريخ الزيارة . ١٨-١٠-٢٠٢٤).

المصادر باللغة الانكليزية:

1. Al-Taie, Khalid .2018.Iraq prepares for 'free: fair' election process. Available at: https://diyaruna.com/en_GB/articles/cnmi_di/features/2018/05/09/feature-01 (Accessed: 7-10-2024)
2. Arab Reform Initiative.2024. Iraq's New Electoral Law: Old Powers Adapting to Change .Available at: https://www.arab-reform.net/publication/iraq-elections/(Accessed: 8-9-2024).
3. BBC News .2021. Iraq's election results under manual recount after disputes. Available at: https://www.bbc.com/news (Accessed: 27 August 2024).
4. FAQ.2018. Elections in Iraq – what will happen to the biometric data of voters?. Available at:https://www.accessnow.org/faq-elections-in-iraq-what-will-happen-to-the-biometric-data-of-voters/ (Accessed: 4-6-2024).
5. Hussein, Rikar .2018.Iraq Election Body Feared Effects of Recount, Member Says. Available at:https://www.voanews.com/a/iraq-election-body-feared-effects-of-recount-member-says/4401768.html (Accessed:12 -10-2024).
6. Middle East Eye. 2021.How was the UAE accused of manipulating the Iraqi elections? .See link:https://www.paksahafat.com/en/middle-east/how-was-the-uae-accused-of-manipulating-the-iraqi-elections/ (Accessed:18 -10-2024).
7. Sattar,o. 2020.Iraq in controversy raises law electoral New. Monitor-Al https://www.al-monitor.com/originals/2019/12/iraq-elections-law-protests.html(Accessed:12 -10-2024).
8. Shilani, Mustafa.2021. Kurds displaced from Iraq's disputed areas to face difficulties voting in upcoming elections. Available at: https://www.kurdistan24.net/en/story/23788-Kurds-displaced-from-Iraq%27s-disputed-areas- (Accessed: 1-10-2024).
9. **The National News.٢٠٢١.** "Iraq Elections: Five Seats Change Hands after Manual Recount.". Available at https://www.thenationalnews.com/mena/iraq/2021/11/30/iraq-elections-five-seats-change-hands-after-manual-recount/.(Accessed August 31, 2024).
10. UNAMI. (n.d.). Elections for iraq's Council of Representatives. Available at: (Accessed: 15-6-2024). https://iraq.un.org/en/download/74765/138721 12
11. United Nations Iraq.2021. "Nearly 4.7 Million Old Electronic Voter Cards Taken out of Iraq's Electoral System Ahead of October Election." (Accessed: 31-9-2024). Available at :https://iraq.un.org/en/143858-nearly-47-million-old-electronic-voter-
12. United Nations, 2021. Iraq's Electoral Preparations and Processes. Available at: UNAMI (Accessed: 20 August 2023).
13. United Nations.2021. "Iraq Electoral Fact Sheet.p5. Available at: http://www.un.org/News/dh/infocus/iraq/election- fact-sht.htm. (Accessed: 9-10-2024).
14. Wahab, Bilal2018. ."Recount Will Test Integrity of Iraq's Elections," Washington Institute for Near East Policy. Available at :https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/recount-will-test-integrity-حiraqs-elections (Accessed:17 -10-2024).